ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصدار شهري

تحولات إقليمية.. قيد الاختبار

السنة الرابعة
ecss.com.eg
/ecsstudies

2023
العدد (48)

ECSS
المـركز المـصـري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

2023

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

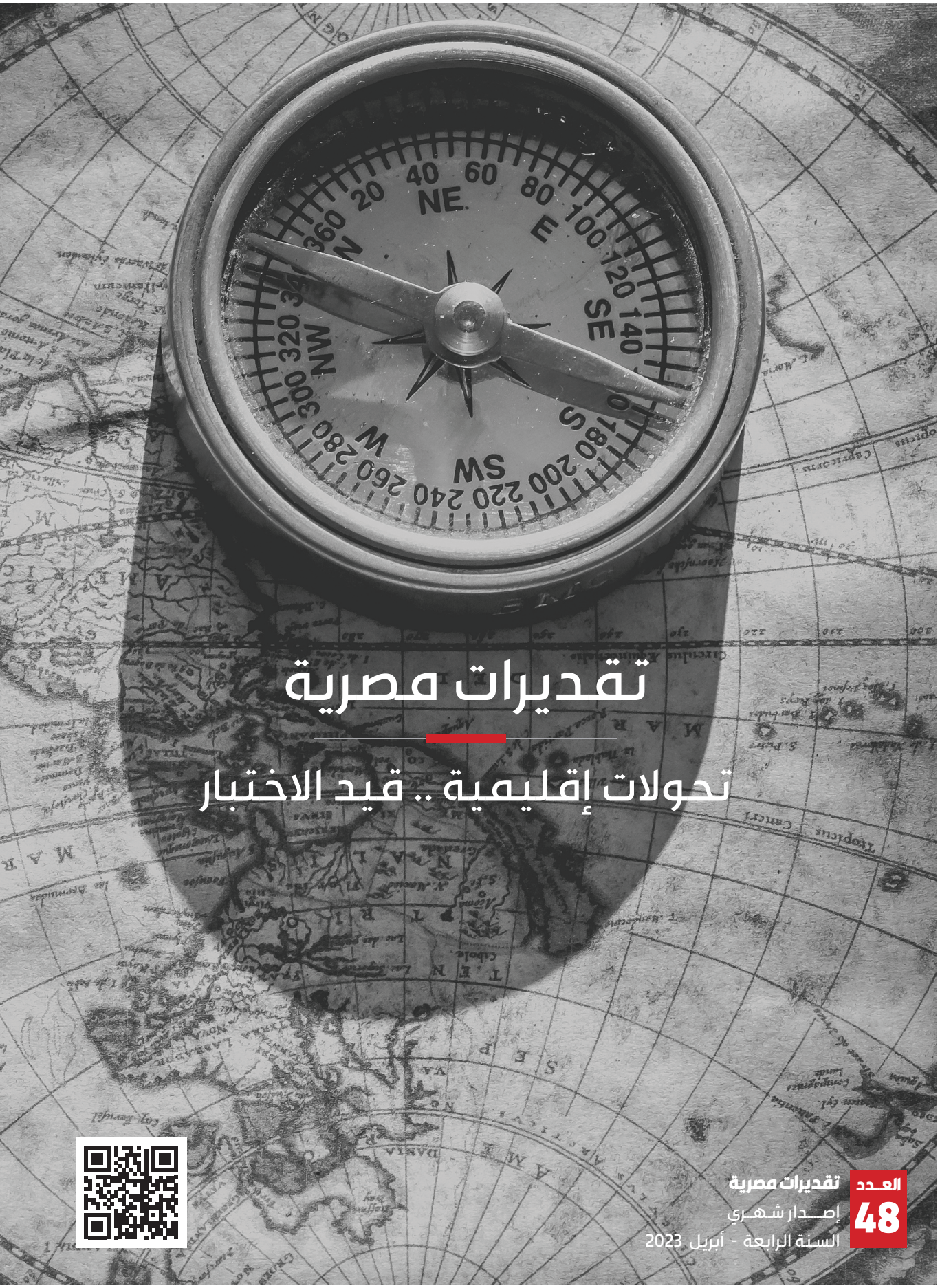

تقديرات مصرية

تحولات إقليمية .. قيد الاختبار

العـدد 48

تقديرات مصرية

إصـــدار شهـري

السنة الرابعة - أبريل 2023

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات
هبة زين

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب
أحمدحسني

ecss.com.eg
/ecsstudies

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
تقديرات مصرية: تحولات إقليمية .. قد الاختبار
رقم الإيداع:
الترقيم الدولي:
حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.
الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg
www.ecss.com.eg

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المحتويات

08

الافتتاحية

- التعامل المصري مع التعقيدات الدولية والإقليمية

12

قضايا دولية

- لماذا الاتجاه لخيار التصعيد في الأزمة الأوكرانية؟
- محفزات صعود الوساطة الصينية في النظام الدولي
- تأثير أزمة المصارف الأمريكية على الأسواق العالمية

22

قضايا الأمن والدفاع

- اتفاق السعودية وإيران.. وتحولات الإقليم (ملف خاص)
  - دوافع اتفاق عودة العلاقات بين السعودية وإيران
  - تداعيات اتفاق السعودية وإيران على أزمات الإقليم
  - إعادة حسابات إسرائيل بعد اتفاق السعودية وإيران
  - مؤشرات ميزان القوة الشاملة بين السعودية وإيران

40

قضايا السياسات العامة

- تقييم السياسة المصرية في إدارة الأزمة الاقتصادية
- تطوير العمل الأهلي الخيري لدعم التنمية المستدامة

49

قضايا نوعية

- دور الدراما الرمضانية في رفع الوعي الاجتماعي
- استخدامات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الأمراض والأوبئة

التعامل المصري مع التعقيدات الدولية والإقليمية

* د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تتسم النظم الدولية والإقليمية بطبيعتها المعقدة نتيجة تعدد مستويات التغيير فيها بين "الهيمنة" و"التعددية"، وأنواع التغييرات العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وأشكال الممارسات لذلك كله من قبل النخب الحاكمة، والتي عليها أن تأخذ الواقع داخلها وخارجها في حسبان بقائها في السلطة أو الخروج منها. التعقيد الجديد على ذلك كله ينشأ من تطورات راديكالية جارية يصبح لها حساباتها الخاصة، ومن ثم تضيف تعقيدات جديدة على ما سبق من تعقيد.

هنا، يمكن رصد ثلاثة أنواع من التعقيدات التي جرت خلال الأسابيع الأخيرة. أولها، الواقع الحالي الذي وصلت إليه الحرب الأوكرانية بعد مرور عام، وما ترتب على ذلك من نتائج جديدة تفرض التفكير من جديد في توابعها الاستراتيجية. ثانيها، أن عقد الاتفاق السعودي الإيراني على عودة علاقات البلدين تحت إشراف وضمانات صينية يطرح دوامات جديدة للواقع في الشرق الأوسط، والعالم أيضًا. ثالثها، أن مصر تواجه هذه التغيرات بينما تمر بأزمة اقتصادية ضاغطة على الداخل المصري بمقدار ما هي مؤثرة على القدرة المصرية في التعامل مع الواقع الخارجي.

التعقيد الدولي

دار الزمان دورته سنة كاملة، فجاء يوم الجمعة 24 فبراير الماضي لتحل الذكرى الأولى لنشوب "الحرب الأوكرانية". استمرت الحرب طاحنة لعام كامل شاملة العالم كله من حيث التأثير الاستراتيجي المتعلق بالتوازن الدولي والاقتصادي، حيث تباطأ

النمو الاقتصادي العالمي ومعه انتابت العالم موجة هائلة من التضخم واختلال المعاملات الدولية. القصة تبدو من حيث الشكل، كما لو كانت حربًا بين روسيا وأوكرانيا على مصالح أمنية وإثنية واقتصادية؛ لكنها في واقعها تعيد تمثيل العالم الذي عرفناه في فترة الحرب الباردة بين روسيا في ناحية والغرب كله في ناحية أخرى، بينما تقف الصين ترقب كيف سوف يكون مكانها في العالم بين قطبين حصل كلٌ منهما على مكانة "الدولة العظمى" بدوره في الحرب العالمية الثانية وامتلاكه للأسلحة النووية.

الحالة التي وقفت عندها الحرب ساعة بلوغها عامًا من العمر، كانت أنها تدور في شرق أوكرانيا على أطراف إقليم "الدونباس" وحول مدينة "بيخمونت"، حيث تسعى روسيا لتحقيق انتصار، وفي المقابل تدافع عنها قوات أوكرانية من الداخل، بينما يستعد الطرفان لما يسمى "هجوم الربيع"، حينما يكون الطقس مواتيًا لمناورات عسكرية واسعة. طرفا المواجهة لم يُحققا أيًا من أهدافهما، فلا نجحت روسيا في تحقيق أهدافها التي أعلنتها في بداية الحرب (إسقاط النظام الأوكراني، نزع سلاح أوكرانيا، الحصول على اتفاق يمنع أوكرانيا من الانضمام إلى حلف الأطلنطي)، كما لم تنجح أوكرانيا في تحرير 20% باتت محتلة من أراضيها.

لقد أصبح السؤال هو: إلى أين تسير الحرب خلال العام القادم؟ وهل سيأتي عام آخر لكي نتساءل كيف سيكون حال الحرب في عام 2024؟ المتشائمون يجيبون على السؤال بالإيجاب، وهو أن الحرب مستمرة لفترة طويلة مقبلة، وبالتأكيد لأكثر من العام الحالي. والدليل على ذلك ما جاء في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي بايدن في العاصمة الأوكرانية "كييف" التي جاء إليها متحديًا، ومؤكدًا على أن الولايات المتحدة وحلفاءها لن يسمحوا لبوتين بالانتصار.

خطاب الرئيس بوتين في موسكو كان هو الآخر متحديًا، مؤكدًا على أن روسيا لن تقبل الهزيمة، ولن تقبل حتى بأسلحة تُعطى لأوكرانيا تقترب من الحدود الروسية، كما أن روسيا صمدت في وجه العقوبات الاقتصادية الغربية، وأكثر من ذلك، فإن الحرب عززت من الروح الوطنية الروسية، وباتت أكثر التفافًا حول قيادة بوتين الذي زادت بنود مطالبه في تغيير النظام العالمي، وزاد فوقه "تعليق" العمل باتفاقية خفض إنتاج الأسلحة الاستراتيجية (ستارت أو Strategic Arms Reduction Treaty).

على العكس، وجد المتفائلون نافذة للجهود الدبلوماسية لكي توقف الحرب، وتبدأ عملية سياسية بين الطرفين الروسي والأوكراني نبعت من المبادرة الصينية التي احتوت على شقين: الأول، أنه لا يجوز احتلال أراضي دولة ذات سيادة (أوكرانيا). الثاني، هو الاستجابة للقلق الأمني الروسي الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار (روسيا وموقفها من توسيع حلف الأطلنطي). المعادلة على هذا النحو تعكس مواقف تيارات "واقعية" وسلمية توجد في الغرب تطالب بوقف الحرب التي باتت مكلفة ومستنزفة للقدرات الغربية، وتمثل إحدى نقاط الانقسام بين الليبراليين والمحافظين في المجتمعات الغربية.

المتفائلون أيضًا يعتمدون على أنه رغم الخطاب المتشدد للرئيس بوتين، فإنه في الحقيقة أشهر استعداده للحوار، كما أن موقفه من اتفاقية تخفيض الأسلحة الاستراتيجية لم يكن سلبيًا كله، حيث "علق" العمل بالاتفاقية وليس إلغاءها. موقف الصين في هذه المعادلة يبدو متميزًا من حيث قدرتها على القيام بدور قبة الميزان الذي يسعى إلى السلام، في عالم لم يعد يتحمل المزيد من الحرب، بينما لديها ما يكفي من القدرات التي لا يريد طرف أن تذهب كاملة لصالح الطرف الآخر.

مما يزيد المتفائلين تفاؤلاً أن المبادرة الصينية تأتي في وقت بات العالم أجمع ساعيًا لوقف الحرب التي أضرت بالكثير من دول العالم، خاصة تلك الدول الهامة والواقعة في الحلقة الثانية من هياكل القوة في العالم، مثل الهند والبرازيل واليابان، فكلها تشكو من أن زيادة التوتر الدولي واستمرار الحرب لن يفضي فقط إلى تجاهل القضايا الكبرى للإنسانية كمقاومة الأوبئة الدولية والاحتباس الحراري والمشاكل التي يولدها التقدم التكنولوجي للبشرية؛ وإنما أكثر من ذلك، فإن زمام الحرب ذاتها قد يفلت ويقود إلى حرب نووية حينما تشعر روسيا أنها بسبيلها إلى خسارة الحرب نتيجة التدخلات الخارجية بالسلاح والتكنولوجيا والمخابرات.

التعقيد الإقليمي

الأهمية التاريخية والاستراتيجية لطرفي الاتفاق السعودي الإيراني تنبع من أن كلاً منهما يساهم بالكثير في أقدار العالم والمنطقة، سواء في التاريخ القديم أو الحديث. الاتفاقُ أعطى كلاً منهما أرصدة جديدة، سواء على المستويين الإقليمي أو الدولي. إيران حصلت على الكثير من المرونة في علاقاتها الخارجية تخفف من النتائج السلبية للعقوبات الأمريكية والغربية عليها. والسعودية فتُحت لها أبواب للتعامل مع أكثر أزماتها العصية على الحل في اليمن، ومن ناحية أخرى أعطتها مرونة في العلاقات مع الولايات المتحدة ومع الواقع الإقليمي الذي كان يسير في اتجاه خلق تحالف "إبراهيمي" في مواجهة إيران قد تكون له نتائج وخيمة.

لكن بغضّ النظر عن الفوائد التي حصل عليها الطرفان، فإن الطرف الثالث للاتفاق والضامن له كان الصين التي حصلت من ناحية على سمعة دولية حسنة في التفاوض الدبلوماسي يضاف لمبادرتها تجاه الحرب الأوكرانية، ومن ناحية أخرى جعلت الشرق الأوسط ساحة لمنافسات ليس فقط للولايات المتحدة وروسيا، وإنما أيضًا أصبح للصين مقعد هام.

بموازاة ذلك، فإن الواقع الإقليمي برزت فيه ظواهر أخرى كان أولها التطورات السياسية داخل إسرائيل والتي نجمت عن التركيبة الحاكمة المشتملة على عناصر "سلفية يهودية" تسعى إلى تحقيق أحلام دينية من المرجح أنها سوف تنضم إلى سوابقها في القريب العاجل لكي تدخل في التيار الرئيسي للسياسة الإسرائيلية، وفي المقدمة منها ضم مرتفعات الجولان السورية المحتلة إلى إسرائيل، وكذلك ضم أراضي المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية إلى إسرائيل تمهيدًا لضم معظم أراضي الضفة الغربية الواقعة تحت التصنيف "سي".

كل هذه الخطوات نبتت من قلب "السلفية" الإسرائيلية التي تريد لإسرائيل أن تعيش على أساس من "الشريعة" التوراتية في النظر إلى الدولة ومن يعيش فيها من عرب يشكلون أكثر من 21% من تعداد الدولة. وثانيها أنه بينما يحدث ذلك ويرتب حالة من السخونة والعنف في العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية، فإن خطوات "السلام الإبراهيمي" في العلاقات الإماراتية الإسرائيلية تصاعدت إلى مستوى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الإمارات وإسرائيل.

ماذا تفعل مصر؟

خلاصة التعقيدات على المستويين الدولي والإقليمي يمكنها، كما هو الحال في كل الأزمات، أن تولد لمصر مخاطر وفرصًا. المخاطر الدولية ناجمة عن استمرار الحرب الأوكرانية، بكل نتائجها السلبية على الاقتصاد المصري، أما الإقليمية فتتعلق بأن حركة الإقليم ودوله الرئيسية تسير في اتجاهات بعيدة عن مصر ودون تأثير مصري لا يزيد على محاولات منع الصدام الإسرائيلي-الفلسطيني من التصاعد، كما هو جارٍ في محادثات شرم الشيخ التي يشارك فيها مصر كل من الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية والولايات المتحدة.

مثل هذه الحالة تجعل واقع الأزمة الاقتصادية في مصر أكثر تعقيدًا وخطورة نتيجة انصراف القوى الدولية والإقليمية بعيدًا عن مصر، إلا في القليل، ومن ثم حرمانها من مساعدات هامة للخروج من الأزمة. رد الفعل المصري يتطلب نوعًا من المبادرات الجديدة التي تذكر بما فعلته مصر خلال حرب أكتوبر 1973، ومبادرة السلام المصرية التي قام بها -حينذاك- الرئيس السادات بعد الحرب.

هنا، توجد لدى مصر فرص للبزوغ العالمي من خلال السعي نحو وقف الحرب الأوكرانية وآثارها المدمرة من خلال السعي نحو تحالف الجنوب الدولي والمؤيد للمبادرة الصينية كما تحاول الأطراف الأوروبية أن تفعل حاليًا من خلال دول مثل فرنسا وإسبانيا والمفوضية الأوروبية. وإقليميًا، لدى مصر مجال يقوم على السعي نحو بناء تجمع إقليمي لدول الإصلاح العربية التي تحتاج إلى الكثير من الاستقرار على المستويين الدولي والإقليمي. فخلال العقد الأخير بدت بارقة أمل إصلاحية لدى دول عربية نجمت أولاً عن تعضيد وجود الدولة الوطنية في عدد من الدول العربية بإعادة الاعتبار لماضيها وأصولها التأسيسية، وثانيًا السعي للتنمية بخطوات منظمة غير مسبوقة ومستمرة وساعية بقوة للاستدامة، وثالثًا احتضان العصر بأبعاده التنموية والحضارية والتكنولوجية والاستفادة من حقيقة تميز "القادمين الجدد" في اللحاق بعالم بات مرتقيًا كل ساعة إلى آفاق لم تعرفها البشرية من قبل.

من هنا، يصبح الاتفاق السعودي-الإيراني لبنة إضافية لما جرى في الإقليم الشرق أوسطي من قبل في شكل اتفاقيات للسلام الإبراهيمي، والتعاون التنموي المتعلق بالنفط والغاز في منتدى شرق البحر المتوسط، أو ذلك المستفيد من التماس الجغرافي والتوافق "الجيوسياسي" عند تخطيط الحدود البحرية بين مصر والسعودية. الاتفاق، من جانب آخر، يفتح أبوابًا لحل معضلات مستعصية يقع في مقدمتها "الأزمة اليمنية" بجوانبها المعقدة التي هددت الأمن القومي لدول عربية، وساهمت في قسمة غير نبيلة بين المسلمين سنة وشيعة، وجعلت من "الهلال الخصيب" قليل الخضرة والنماء، ومرتعًا للتطرف والإرهاب. المؤكد أن كل ذلك يشير إلى أن طريق "الإقليمية الجديدة" الذي تلعب فيه مصر دورًا هامًا ونشطًا يفتح لها أبوابًا كثيرة، بعضها -يقينًا- اقتصادي، وأيضًا أمني واستراتيجي.

في النهاية، بقيت نقطة أساسية هي أن الاستمرار في الإصلاح الداخلي وتعميقه خلال المرحلة المقبلة سوف يكون ضروريًا لدعم مصر الدولي والإقليمي. التقديرات القادمة في هذا العدد سوف تلقي أضواء هامة تفيد السياسة المصرية خلال المرحلة المقبلة.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قضـــايا دوليـــة

لماذا الاتجاه لخيار التصعيد في الأزمة الأوكرانية؟

تدلّ معظم المؤشرات على أن الأزمة الأوكرانية لن تنتهي قريبًا، وأنها ستستمر في التصعيد بدلاً من التهدئة، أو حتى الوصول للحظة جمود. إذ إن هنالك تصميمًا لدى القوى الغربية على عدم السماح لبوتين بالانتصار في الحرب. وقد اتّضح ذلك جليًا في جلسات مؤتمر ميونخ للأمن في فبراير الماضي، والذي حضره العديد من قادة الدول الغربية، ولم يتم دعوة روسيا له. بموازاة ذلك، لا يبدو أن التوقيت الراهن للأزمة هو للحوار، حيث لم تَلْقَ المبادرة الصينية لتسوية الأزمة الأوكرانية ترحيبًا في العديد من العواصم الغربية، خاصة الولايات المتحدة التي نظرت لها على أنها غير محايدة، بسبب ما تعتبره دعمًا صينيًا لموسكو في مواجهة الغرب.

محفزات صعود الوساطة الصينية في النظام الدولي

على مدى العقد الماضي، تصاعدت قوة الوساطة الصينية في النظام الدولي، بشكل ملحوظ، إذ بدأت بكين تتخلى تدريجيًا عن سياسة النأي عن بؤر التوترات والصراعات، ومن ثم باتت تطلق وساطاتها بهدف تسوية صراعات وأزمات دولية. لذلك، يُمكن النظر إلى رعاية بكين للاتفاق السعودي-الإيراني في مارس الماضي على أنه تعبير بارز عن هذا الاتجاه الصيني المتصاعد، والذي يتعزز أكثر مع طرح بكين لنفسها كوسيط في الأزمة الروسية-الأوكرانية إثر طرحها مؤخرًا مبادرة للسلام. وبالتالي، ثمة أهمية لفهم مكاسب الصين من لعب دور الوساطة الذي قد يمثل محاولة لبناء نموذج للسلام في الأزمات الدولية يبدو مغايرًا للنموذج الغربي.

تأثير أزمة المصارف الأمريكية على الأسواق العالمية

شهد القطاع المصرفي الأمريكي أزمة حادة خلال شهر مارس 2023 أسفرت عن إفلاس ثلاثة بنوك تباعًا، كان أبرزها بنك "سيليكون فالي"، وهو الانهيار الذي يُعد الأكبر لبنك أمريكي منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وهو ما أثار تساؤلات عن أهم العوامل المساهمة في حدوث الأزمة، وما هي أبرز تداعياتها، وهل يُمكن انتقالها إلى باقي دول العالم، والأهم كيف تعامل النظام المصرفي في الولايات المتحدة مع الأزمة لتجنب تحولها إلى أزمة عالمية كبرى؟

لماذا الاتجاه لخيار التصعيد في الأزمة الأوكرانية؟

تدلّ معظم المؤشرات على أن الأزمة الأوكرانية لن تنتهي قريبًا، وأنها ستستمر في التصعيد بدلاً من التهدئة، أو حتى الوصول للحظة جمود. إذ إن هنالك تصميمًا لدى القوى الغربية على عدم السماح لبوتين بالانتصار في الحرب. وقد اتّضح ذلك جليًا في جلسات مؤتمر ميونخ للأمن في فبراير الماضي، والذي حضره العديد من قادة الدول الغربية، ولم يتم دعوة روسيا له. بموازاة ذلك، لا يبدو أن التوقيت الراهن للأزمة هو للحوار، حيث لم تَلْقَ المبادرة الصينية لتسوية الأزمة الأوكرانية ترحيبًا في العديد من العواصم الغربية، خاصة الولايات المتحدة التي نظرت لها على أنها غير محايدة، بسبب ما تعتبره دعمًا صينيًا لموسكو في مواجهة الغرب.

د. محمد كمال

أستاذ العلوم السياسية وعضو الهيئة الاستشارية
بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

ECSS المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حسابات معقّدة

برزت رؤى القوى الغربية إزاء مستقبل الأزمة الأوكرانية في مناقشات مؤتمر ميونخ للأمن، فقد ذكر الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" أن "روسيا لا ينبغي لها أن تكسب هذه الحرب.. العدوان الروسي يجب أن يفشل". فيما تحدثت أيضًا نائبة الرئيس الأمريكي "كامالا هاريس" عن أن انتصار بوتين يعني انتصار منطق استخدام القوة في العالم، وإذا نجح ذلك في أوروبا اليوم فسوف يمتد إلى آسيا في الغد. وكانت تقصد بذلك احتمال استخدام الصين للمنطق نفسه في التعامل مع تايوان. وذكرت "هاريس" أن الولايات المتحدة لها مصلحة استراتيجية في عدم حدوث ذلك، وأضافت لهذه الدوافع الاستراتيجية ما وصفته بمصالح "قيمية"، تتعلق بضرورة محاسبة المتسبب في الحرب الأوكرانية، والدمار الذي لحق بأوكرانيا نتيجة لذلك.

هذا الخليط من القيم والمصالح الاستراتيجية قد يؤدي إلى تعقيد الحسابات المتعلقة بأي نهاية أو تسوية قريبة للأزمة الأوكرانية. يضاف لذلك، استمرار التعهد الغربي بتقديم المساعدات العسكرية لأوكرانيا، حيث تحدث المستشار الألماني "أولاف شولتز" عن أن الحرب يمكن أن تستمر "لعدة سنوات"، وأن شحنات الأسلحة الغربية لأوكرانيا ليست هي التي تطيل أمد الحرب، بل إن العكس هو الصحيح. ووفقًا له: "كلما أسرع الرئيس بوتين في إدراك أن أهدافه لن تتحقق، زادت فرصة انسحاب قوات الاحتلال". وتفاخر "شولتز" بأن بلاده لم تعد مترددة في تقديم الدبابات لأوكرانيا، ومنحتها أكثر من 12 مليار يورو في عام 2022، ورحبت بأكثر من مليون لاجئ أوكراني، وسوف تقدم المزيد.

يرتبط بما سبق، تغير السياسة الأمريكية فيما يتعلق بتسليح أوكرانيا ونطاق الهجمات الأوكرانية على روسيا، حيث أصبحت الولايات المتحدة تؤيد الآن ضمنيًا الهجمات طويلة المدى التي تشنها أوكرانيا على أهداف داخل روسيا. ووفقًا لمصادر دفاعية أمريكية، فإن حسابات الحرب والخوف من التصعيد قد تغيرت نتيجة للمعاناة التي يتعرض لها الأوكرانيون بسبب الهجمات الروسية على البنية التحتية، إذ أصبحت واشنطن أقل قلقًا من أن الضربات بعيدة المدى داخل روسيا قد تؤدي إلى تصعيد كبير.

أي إن واشنطن أعطت ضوءًا أخضر ضمنيًا لقيام أوكرانيا بمهاجمة الأراضي الروسية، إذ أوضح مسئولو البنتاجون أن الطلبات الواردة من كييف للحصول على أسلحة أمريكية بعيدة المدى، بما في ذلك الصواريخ والقاذفات المقاتلة التي يمكن استخدامها لشن ضربات أكثر فاعلية في روسيا أو شبه جزيرة القرم، يتم النظر فيها بجدية.

وقد أدركت الولايات المتحدة أن التدخل الروسي في أوكرانيا قد أدى إلى تعزيز حلف شمال الأطلنطي (الناتو)، ودعم مكانة الولايات المتحدة داخل الحلف وداخل أوروبا، ومن ثم أصبحت القضايا الأمنية مرة أخرى ذات أهمية قصوى بين أعضاء الناتو، حيث تخلت السويد وفنلندا عن عقود من سياسة الحياد، وتريدان الآن الانضمام إلى الحلف، وهو أمر لم يكن من الممكن تصوره قبل تدخل روسيا في أوكرانيا، وكلها مكاسب لن تفرط فيها الولايات المتحدة أو الناتو بسهولة.

الوقت ليس للحوار

أحد الأسباب الأخرى لاستمرار الأزمة الأوكرانية، هو أن الغرب يقيم حساباته على أساس أن هذا ليس وقت الحوار مع روسيا. ووفقًا لماكرون، فإن "مقاومة الشعب والجيش الأوكرانيين والسماح لهم بتنفيذ هجوم مضاد هو الذي سيتيح مفاوضات ذات مصداقية، ووفقًا للشروط التي تختارها أوكرانيا". يضاف لذلك أنه لا يوجد تصور واحد للسلام لدى الدول الغربية، فالبعض يرى أن السلام مرتبط بانسحاب روسيا من كل الأراضي الأوكرانية، بما فيها شبه جزيرة القرم التي ضمتها من قبل، في حين يترك البعض الآخر مسألة شروط السلام كي تحددها الحكومة الأوكرانية وحدها.

وقدّم الرئيس ماكرون موقفًا متوازنًا، حيث قال: "لن يغير أي منا الجغرافيا، وستبقى روسيا دائمًا في القارة الأوروبية"، لذلك لا يمكن أن يكون هناك "سلام دائم وكامل في القارة دون التعامل مع المسألة الروسية". وردًا على من يقولون إن السلام لن يتحقق طالما ظل فلاديمير بوتين في السلطة، ذكر ماكرون أنه لا يؤمن بسياسة "تغيير النظم". المتغير الصيني

المتغير الصيني

عرضت الصين ما يشبه المبادرة لتسوية الأزمة الأوكرانية من 12 نقطة، ودعت فيها إلى وقف التصعيد، والتوجه لوقف إطلاق النار، واحترام السيادة الوطنية، وإنشاء ممرات إنسانية واستئناف محادثات السلام؛ إلا أن الأفكار الصينية لم تَلْقَ ترحيبًا في العديد من العواصم الغربية، إذ وصف الرئيس الأمريكي "جو بايدن" المقترح الصيني بـ"غير العقلاني"، وقال: "لم أَرَ شيئًا في الخطة من شأنه أن يشير إلى أن هناك شيئًا سيكون مفيدًا لأي شخص آخر غير روسيا إذا تم اتباع الخطة الصينية".

وقال "جون كيربي"، المتحدث باسم مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض للصحفيين: "لا أعتقد أنه يمكنك النظر بشكل معقول إلى الصين على أنها محايدة بأي شكل من الأشكال". وأشار إلى أن الصين امتنعت عن انتقاد التدخل الروسي في أوكرانيا، واستمرت في شراء النفط الروسي مع تكريس الغرب للعقوبات على صناعة الطاقة في موسكو لحرمان الكرملين من الأموال لدفع تكاليف الحرب. وأضاف كيربي أن الصين أيضًا "تواصل ترديد الدعاية الروسية" بأن الولايات المتحدة ودولاً أخرى في الغرب هي المسئولة عن الحرب.

من جانبه، انتقد الاتحاد الأوروبي المبادرة الصينية لأنها لم "تميز بين المعتدي والضحية"، بل تضع الأطراف على نفس المستوى، حسبما قال ممثل الشئون الخارجية بالاتحاد الأوروبي "جوزيب بوريل". فيما قال الأمين العام لحلف الناتو "ينس ستولتنبرغ": "يجب على الصين أن تبدأ في فهم منظور كييف، وإقامة اتصالات مع الرئيس فولوديمير زيلينسكي إذا كانت تريد أن تكون جادة بشأن السلام".

وعلى الرغم من أن الرئيس الروسي "بوتين" قد ذكر لنظيره الصيني "شي جين بينج" أثناء زيارته إلى بكين، في 20 مارس 2023، أن روسيا منفتحة دائمًا على عملية تفاوض، بما في ذلك المبادرة الصينية، والتي وصفها بوتين بعبارة "نتعامل معها باحترام"؛ إلا أن الغرب نظر لزيارة "بوتين" إلى الصين، وإشادة "شي" بـ"العلاقات الوثيقة" بين بكين وموسكو في إطار "تعاون استراتيجي شامل" باعتبارها تعبيرًا عن دعم بكين لبوتين في ظل عزلته المتزايدة في الغرب. وباختصار، فإن شبكة المصالح والعلاقات المرتبطة حاليًا بالأزمة الأوكرانية تبدو معقدة للغاية، ولا تسمح بتسوية الأزمة أو حتى تهدئتها.

محفزات صعود الوساطة الصينية في النظام الدولي

على مدى العقد الماضي، تصاعدت قوة الوساطة الصينية في النظام الدولي، بشكل ملحوظ، إذ بدأت بكين تتخلى تدريجيًا عن سياسة النأي عن بؤر التوترات والصراعات، ومن ثم باتت تطلق وساطاتها بهدف تسوية صراعات وأزمات دولية. لذلك، يُمكن النظر إلى رعاية بكين للاتفاق السعودي-الإيراني في مارس الماضي على أنه تعبير بارز عن هذا الاتجاه الصيني المتصاعد، والذي يتعزز أكثر مع طرح بكين لنفسها كوسيط في الأزمة الروسية-الأوكرانية إثر طرحها مؤخرًا مبادرة للسلام. وبالتالي، ثمة أهمية لفهم مكاسب الصين من لعب دور الوساطة الذي قد يمثل محاولة لبناء نموذج للسلام في الأزمات الدولية يبدو مغايرًا للنموذج الغربي.

د. هدير طلعت سعيد

باحثة في الشئون الصينية

ECSS المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

مؤشرات أساسية

يمكن استنتاج تصاعد قوة الوساطة الصينية في النظام الدولي، من خلال عدة مؤشرات أساسية، يمكن تحديد أبرزها فيما يلي:

- تسارعت وتيرة أنشطة الوساطة الصينية خلال العقد الماضي، وهو ما يمثل خروجًا عن نهج بكين التقليدي، حيث كانت مترددة نسبيًا في تسوية النزاعات في الخارج، وتركز أكثر على العلاقات الاقتصادية بدلاً من القضايا السياسية. وفي عام 2017 وحده، كان هناك تسعة صراعات أو أزمات توسطت فيها بكين (أو حاولت التوسط)، منها: الحرب الأهلية في سوريا، أو الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، أو أزمة الروهينجا في ميانمار، وهي زيادة ملحوظة مقارنة بثلاثة صراعات فقط في عام 2012.
- تتركز أنشطة الوساطة الصينية على طول مشروع "الحزام والطريق"، باستثناء الوساطة في النزاعات في كوريا الشمالية وجنوب السودان، وهو ما يتضح من الخريطة الآتية:

- طرحت الصين حزمة من المبادرات الاستباقية لحل العديد من الأزمات الدولية، حيث شكل الاتفاق الأخير بين السعودية وإيران بوساطة صينية مؤشرًا على نجاح هذه المبادرات، وهو ما قد يدفع بكين إلى إظهار قيمتها في ذلك الدور على الصعيد الدولي. وكانت بكين قد أعلنت من قبل مبادرات لتسوية الأزمة الأوكرانية، والأزمة السورية، والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، والصراعات في منطقة القرن الأفريقي. وتحمل هذه المبادرات في طياتها العديد من المبادئ العامة التي يمكن أن تعزز السلام والاستقرار في تلك المناطق.
- ثمة ترحيب عام بجهود الوساطة الصينية في تسوية العديد من الصراعات والنزاعات الدولية، كونها البديل الأنسب والأقوى، ولقيادة أي تحرك نحو إيجاد حلول للصراعات والنزاعات المزمنة التي فشلت في حلها القوى العالمية الأخرى خاصة الولايات المتحدة. لذلك، يمثل النجاح الصيني في الوساطة بين إيران والسعودية مؤشرًا على قوة دبلوماسية صينية صاعدة. إلا أن ذلك لا ينفي عدم الارتياح الغربي للنموذج الذي تطرحه بكين للسلام العالمي، بل والتشكك فيه، واعتباره يستهدف فقط الحفاظ على المصالح الاقتصادية.

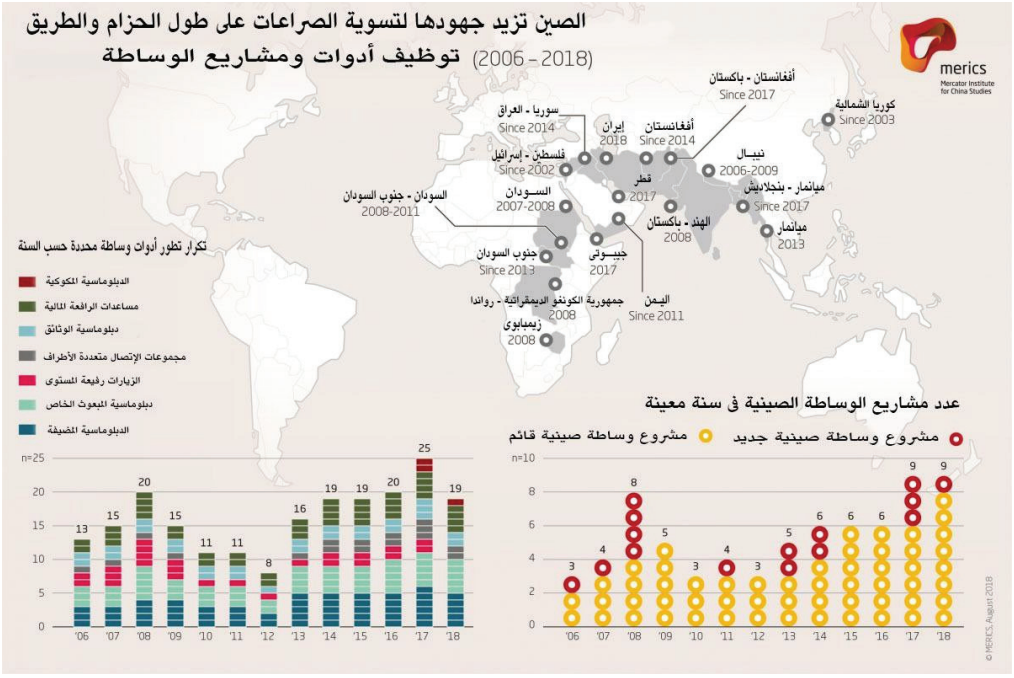

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية(IISS)، الصين كوسيط في الصراع: الحفاظ على الاستقرار على طول الحزام والطريق، 22 أغسطس 2018

دوافع متعددة

ثمة دوافع متعددة للوساطة الصينية على الصعيد الدولي، من أبرزها ما يلي:

- **مكاسب سياسية:** ترسيخ الصين الصورة التي تروّجها عن نفسها بأنها راعية للسلم والأمن الدوليين، وليست قوة صراع، كما أنها ليست فقط فاعلاً اقتصاديًا، بل فاعلاً سياسيًا مسئولاً ومتزنًا في نظام دولي متعدد الأقطاب، مع تصوير الولايات المتحدة في المقابل على أنها تغذي الصراعات. وتسهم دبلوماسية الوساطة الصينية في ترسيخ نموذج السلام الذي تطرحه بكين للجنوب العالمي، كبديل عن نموذج السلام الليبرالي الغربي الذي يشترط نشر الديمقراطية، ويؤمن بالقوة والتدخل في تسوية الصراعات، الأمر الذي يعزز مكانة الصين كزعيم للكتلة المناهضة لهذا النموذج الغربي، وبما يمكنها من مزاحمة الولايات المتحدة في مناطق نفوذها التقليدية.

- **مصالح اقتصادية:** تهدف الصين من وراء دبلوماسية الوساطة إلى الوصول لصيغة توافقية بين الأطراف المتصارعة تحقق الاستقرار في تلك الدول والمناطق المأزومة مما يضمن حماية مصالحها الاقتصادية المنتشرة هناك، وعلى رأسها أمن الطاقة، واستثماراتها المختلفة، ودعم تسويق منتجاتها، ووصول المواد الخام الضرورية للصناعة الوطنية، واستقرار سلاسل الصناعة والإمداد، واستكمال تنفيذ مشروع "الحزام والطريق" في المناطق ذات الصلة.

- **اعتبارات أمنية:** تُقر الصين الوساطة كأداة وقائية من شأنها أن تحد من المخاطر الأمنية الخارجية، كالإرهاب، أو تهجير الشعوب، أو تصعيد الأمور وخروجها عن السيطرة في بعض مناطق الصراعات، وبالتالي تأمين بيئة خارجية سلمية ومستقرة مواتية للتنمية والاستثمار. وقد أظهرت مبادرة الصين لتسوية الحرب الروسية-الأوكرانية قلقًا من التصعيد إلى حرب عالمية أكبر على حساب المزيد من أرواح المدنيين، والاستقرار الاقتصادي العالمي.

- **دوافع ثقافية وعقائدية:** تتماشى دبلوماسية الوساطة الصينية لحل النزاعات والصراعات مع القيم الثقافية الصينية، التي يعود تاريخ بعضها إلى تعاليم كونفوشيوس، وتقوم على ثقافة التناغم، وتدعو إلى تبني الحلول الوسط، وترك الخلافات جانبًا، واحترام وجهات النظر المتباينة، وتجنب المواجهة، والحوار بين الحضارات، واحترام حسن الجوار، مما يساهم في بناء عالم متناغم يسوده السلام والاستقرار.

محفّزات الوساطة

ثمّة محفزات ساعدت الصين على تصاعد دورها في الوساطة بالأزمات والصراعات الدولية، ومن أهمها ما يلي:

- ترتكز السياسة الخارجية الصينية على التوازن والحياد، وهو ما يمثل أهم شروط نجاح مهمة الوسيط بين الأطراف المتنازعة. كما أن الصين تلتزم بمبدأ عدم التدخل، وتحتفظ بعلاقات متوازنة مع جميع اللاعبين المعنيين على اختلاف انتماءاتهم، مما أعطاها المصداقية والقبول للقيام بدور الوسيط في النزاعات.

- تُعد قدرات الصين المالية والتنموية الضخمة من أهم عوامل نجاحها في القيام بدور الوساطة؛ إذ لعبت المساعدات الإنمائية الصينية الخارجية ومبادرة "الحزام والطريق" دورًا كبيرًا في تفعيل الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسة الصين الخارجية؛ الأمر الذي زاد من نفوذها ومنحها مصداقية كبيرة في لعب دور الوساطة بتلك الصراعات والنزاعات.

- تواصل الصين الاعتماد على نهجها التقليدي للوساطة، والذي يدور حول أدوات وساطة رفيعة المستوى تستهدف المستويات العليا من الحكومات، بما في ذلك الزيارات المكوكية رفيعة المستوى، والمبعوثون الخاصون، ودبلوماسية الاستضافة التي تتضمن استخدام مساحات اجتماعات متقنة، وجولات ثقافية، ومشاركة الطعام لخلق ظروف ودية، وجعل الأطراف المتصارعة أكثر عرضة للتأثير الصيني.

- قد تستخدم الصين الإغراءات الاقتصادية لجذب هذه الأطراف للجلوس إلى طاولة المفاوضات من أجل إيجاد حلول توافقية فيما يسمى "الوساطة المحفزة"، كما تنخرط أحيانًا في السياقات المتعددة الأطراف فيما يعرف بالوساطة التكوينية، حيث يقوم الوسطاء، وليس الأطراف المتنازعة، بصياغة خارطة طريق لمحادثات السلام كما الحال في المقترح الصيني بشأن تسوية الأزمة الأوكرانية.

- يُظهر سلوك الصين أن وساطتها تبقى مشروطة بموافقة الأطراف المتصارعة على الحوار فيما يعرف "بالتدخل التفاوضي"، وبالتالي فإن دور وسيط السلام هو "تكيف براجماتي" و"طريقة مشروعة" للتدخل في السياسات الداخلية للدول الأخرى، حفاظًا على مصالحها، دون التعارض مع مبادئها التوجيهية التقليدية الخاصة بمبدأ عدم التدخل.

- يَلقَى نموذج السلام الصيني الخاص ترحيبًا واسعًا لكونه قائمًا على المشاركة في التنمية الاقتصادية، والأمن المشترك بدلاً من الأمن المطلق، والحوار لا المجابهة، والشراكة لا الانحياز، ورفض سياسة العقوبات، والتعاون المشترك لمواجهة التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية ومعارضة الإرهاب بكافة أشكاله، وبالتالي خلق أمن عالمي تشاركي وبناء مجتمع مصير مشترك مستقر وأمن.

ختامًا، يمكن القول إن بزوغ نجم الصين كقوة دبلوماسية دولية بات واقعًا ملموسًا، خاصة مع مبادرتها في الشرق الأوسط لتهدئة التوترات بين السعودية وإيران، وهو ما يُمثل تحولاً ربما يمتد إلى العديد من الأزمات والصراعات الأخرى حول العالم.

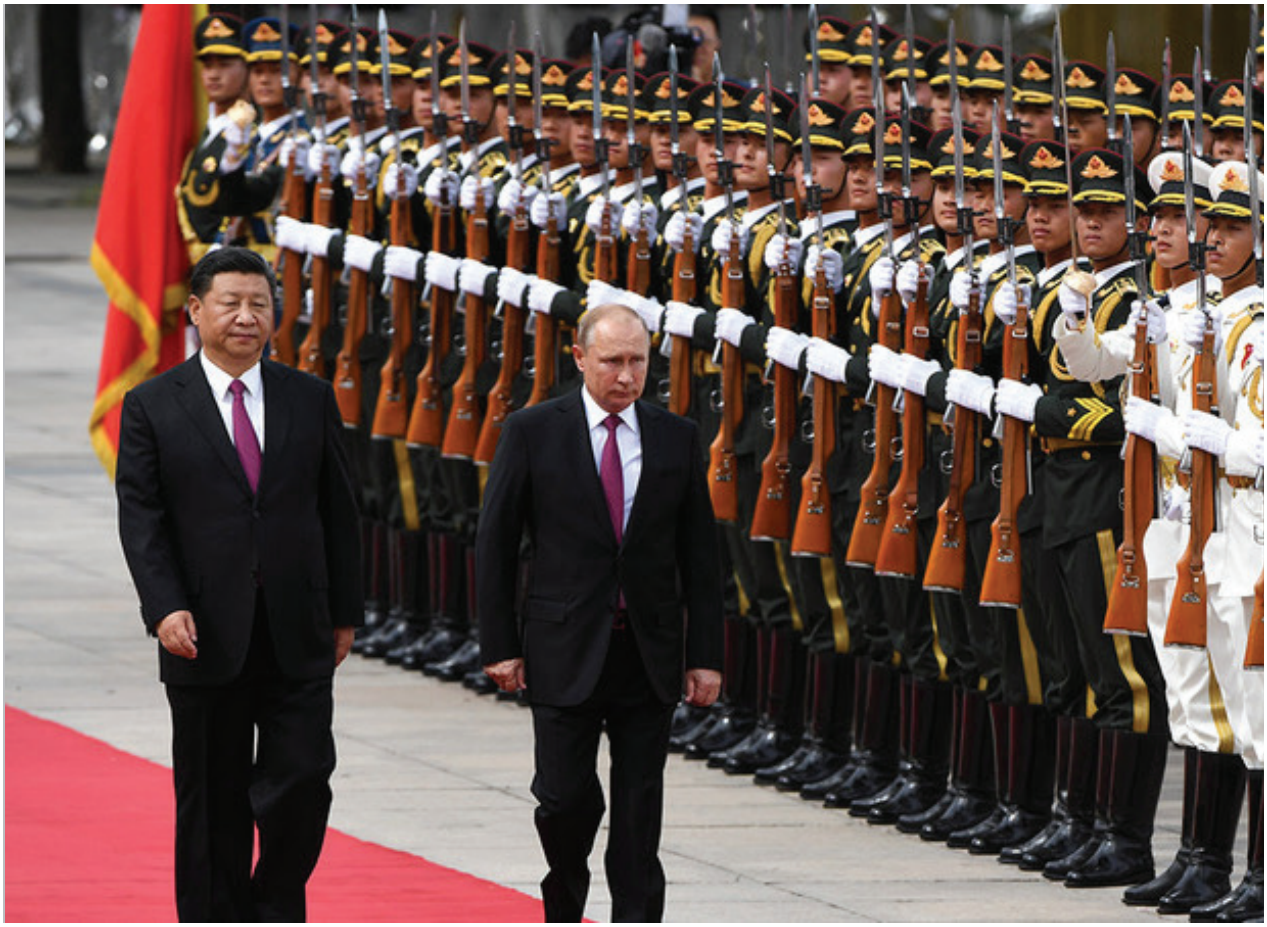

تأثير أزمة المصارف الأمريكية على الأسواق العالمية

شهد القطاع المصرفي الأمريكي أزمة حادة خلال شهر مارس 2023 أسفرت عن إفلاس ثلاثة بنوك تباعًا، كان أبرزها بنك "سيليكون فالي"، وهو الانهيار الذي يُعد الأكبر لبنك أمريكي منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وهو ما أثار تساؤلات عن أهم العوامل المساهمة في حدوث الأزمة، وما هي أبرز تداعياتها، وهل يُمكن انتقالها إلى باقي دول العالم، والأهم كيف تعامل النظام المصرفي في الولايات المتحدة مع الأزمة لتجنب تحولها إلى أزمة عالمية كبرى؟

بسنت جمال

باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة

بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

ECSS المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

كيف بدأت الأزمة؟

تتركز جذور أزمة انهيار بنك "سيليكون فالي" في ثلاثة أسباب هي: انكماش القطاع التكنولوجي خلال عام 2022، وتركيز البنك على الاستثمارات طويلة الأجل مع الاحتفاظ بنسبة صغيرة من ودائعه نقدًا، واتّباع الاحتياطي الفيدرالي سياسة نقدية تشددية تقوم على رفع الفائدة. ونتجت هذه الأسباب عن جملةٍ من التطورات المتعلقة بأداء البنك والاقتصاد الأمريكي بشكل عام، وهو ما يمكن توضيحه كالآتي:

- تأسس بنك "سيليكون فالي" عام 1983، مركزًا خدماته على الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا والابتكار مع جذب المزيد من الودائع قصيرة الأجل واستثمارها في أصول طويلة الأجل، مما ساهم في ارتفاع نسبة "الودائع غير المؤمنة"، ولهذا ارتفعت أصول البنك أكثر من ثلاثة أضعاف من 71 مليار دولار في نهاية عام 2019 إلى 220 مليار دولار في نهاية مارس 2022، مقابل تضخم الودائع من 62 مليار دولار إلى 198 مليار دولار خلال تلك الفترة.

- استغلّ البنك الأمريكي تراجع أسعار الفائدة لمستويات تقترب من الصفر قبل اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا ليستثمر مليارات الدولارات في السندات الحكومية الأمريكية وسندات الرهن العقاري التي تربطها علاقة عكسية بسعر الفائدة، مما أدى إلى انخفاض قيمتها مع بدء الاحتياطي الفيدرالي رفع الفائدة لكبح جماح التضخم، وهو ما صبّ أخيرًا في تآكل قيمة محفظة سندات البنك ليبدأ بيعها بخسائر فادحة، وهو ما أثار مخاوف المستثمرين.

- إلى جانب ذعر المستثمرين، تهافتت الشركات التكنولوجية العميلة لدى البنك لسحب ودائعها بسبب ثلاثة عوامل: الأول، الآفاق الاقتصادية الضبابية لبيئة الأعمال، والتي أثرت على قدرة الشركات على دفع الرواتب وسداد النفقات اللازمة خشية إيقاف مشاريعها الجارية أو تسريح موظفيها مما دفعها لسحب ودائعها لتعزيز مستوى السيولة النقدية. والثاني، عدم قدرة الشركات على تأمين جولات تمويل إضافية لأعمالها، وبالتالي اضطرت إلى الاستفادة من أموالها الحالية لدى البنك.

أما العامل الثالث، فهو تفاقم التحديات التي تواجه قطاع التكنولوجيا بشكل عام العام الماضي بسبب مشكلات سلاسل التوريد ونقص العمالة الماهرة، إلى جانب ارتفاع تكاليف الإنتاج بالتزامن مع ارتفاعات قياسية في أسعار الطاقة، وزيادة تكلفة الاقتراض في ظل ارتفاع أسعار الفائدة، وتآكل شهية المستثمرين للمخاطرة، وهي مشكلات أثّرت بشكل كبير على أسعار أسهمها ومستوى ربحيتها، مما انعكس على البنك بطبيعة الحال.

- أجبرت رغبة المودعين في سحب ودائعهم إدارة بنك "سيليكون فالي" على البدء في بيع أصوله الخاصة بخسارة كبيرة؛ إذ أعلن بيعه محفظة سندات بقيمة 21 مليار دولار تتكون في الغالب من سندات الخزانة الأمريكية، بعوائد تبلغ في المتوسط 1.79% مقارنة بعائد سندات الخزانة الحالي لأجل 10 سنوات البالغ 3.9%، وبالتالي أعلن البنك عن خسارته 1.8 مليار دولار، كما كشف عن بيعه 2.25 مليار دولار من الأسهم العادية بخسارة تسجل نحو 60% من قيمتها، وقد أضعفت عمليات البيع تلك من قدرة البنك على تلبية احتياجات السيولة غير المتوقعة.

- أما بخصوص بنك "سيجنتشر" الذي توسع في الإقراض العقاري، فقد جاء الإعلان عن انهياره بعد عمليات سحب الودائع الكبيرة التي حدثت خلال الأسابيع الماضية كنتيجة منطقية للذعر الذي سببه انهيار بنك "سيليكون فالي".

وبالنسبة لبنك "سيلفرجيت"، فقد بدأت علامات انهياره مع انهيار منصة تداول العملات المشفرة "إف تي إكس" التي تعد أكبر عملاء البنك، وقد صرح البنك بأن التصفية الطوعية للبنك كانت "أفضل طريق للمضي قدمًا" في ضوء "التطورات الصناعية والتنظيمية الأخيرة".

ارتدادات فورية

يعد بنك "سيليكون فالي" ضمن أكبر البنوك الأمريكية، إذ يأتي في المرتبة السادسة عشرة من حيث إجمالي الأصول، لذا كان من الطبيعي أن يترتب على انهياره التداعيات الآتية:

- **تدخلات استثنائية:** تدخلت السلطات الأمريكية بشكل فوري في أعقاب الأزمة من خلال اتخاذ مجموعة من القرارات وإرسال إشارات طمأنة للمستثمرين في محاولة لتعزيز الثقة بالنظام المصرفي، مؤكدة إمكانية العملاء المودعين في بنك "سيليكون فالي" الوصول إلى جميع ودائعهم، ولن يتحمل دافعو الضرائب أي خسائر متعلقة بالبنك، كما تدرس وزارة الخزانة الأمريكية سبل توسيع نطاق الضمانات الفيدرالية مؤقتًا لتشمل جميع الودائع المصرفية، وذلك في حال تفاقم الأزمة التي تواجه البنوك في الوقت الراهن.

- **نظرة مستقبلية سلبية:** خفضت وكالة "موديز" النظرة المستقبلية للنظام المصرفي الأمريكي إلى سلبية رغم تدخل السلطات التنظيمية عبر خطة إنقاذ للمودعين والمؤسسات المتضررة من الأزمة لتأتي تلك الخطوة تزامنًا مع إعلان وكالة التصنيف الائتماني عن وضعها 6 بنوك أمريكية جديدة قيد المراجعة لاحتمال خفض تصنيفها الائتماني، وهي "فيرست ريبابليك بنك"، و"زيونس بانكورب"، و"كوميركا إنك"، و"ويسترن أليانز بانكورب"، و"يو إم بي فاينانشيال كورب"، و"إنترست فاينانشيال كورب".

- **تأثيرات عالمية:** انتقلت تداعيات أزمة المصارف الأمريكية إلى الأسواق العالمية بشكل سريع إعمالاً بمبدأ "تأثير الدومينو"، حيث تسببت في موجة بيع واسعة ضربت أسهم القطاع المالي في أمريكا الشمالية، حيث خسرت أسهم كبرى البنوك الكندية 19.7 مليار دولار كندي (14.2 مليار دولار) من قيمتها السوقية خلال الأيام الأولى من الأزمة، كما سجلت البورصات الأوروبية والصينية أسوأ جلسة في العام الحالي في الثالث عشر من مارس، لتتعافى عقب ذلك بعد انحسار المخاوف من تفشي العدوى في القطاع المصرفي.

- **الإضرار بالشركات الناشئة:** خلقت الأزمة حالة من الذعر أصابت أصحاب الشركات الناشئة بحالة من الذعر لاعتمادها على البنوك، ولكون بنك "سيليكون فالي" على وجه التحديد لاعبًا رئيسيًا في صناعة التكنولوجيا، لذا فإن انهياره قد يؤدي إلى تقلص توافر رأس المال للشركات الناشئة التكنولوجية والمشاريع الأخرى، مما يؤدي إلى تباطؤ الابتكار والنمو التكنولوجي الذي أصبح محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي والتوظيف في العديد من المناطق حول العالم.

- **انحسار شهية المخاطرة:** ارتفعت أصول الملاذ الآمن، كالذهب والين والفرنك السويسري، في ظل عزوف المستثمرين عن الأصول عالية المخاطر، حيث ارتفعت أسعار المعدن الأصفر لأعلى مستوى منذ أبريل 2022 عند تسوية تعاملات يوم الاثنين العشرين من مارس.

- **استفادة البنوك الكبرى:** شهد أربعة من أكبر البنوك الأمريكية إقبالاً كبيرًا من المودعين الذين يخشون وقوع أزمة مالية واسعة النطاق، حيث استقبل أكبر بنك في الولايات المتحدة "جيه بي مورجان" مليارات الدولارات خلال الأيام القليلة الماضية، كما شهد كل من "بنك أوف أمريكا" و"سيتي جروب" و"ويلز فارجو" تدفقات داخلة من المودعين أكثر من المعتاد.

ترتيبًا على ما سبق، نتج عن التحفيز المالي المرتبط بالوباء إلى جانب أكثر من عقد من أسعار الفائدة شديدة الانخفاض والتيسير الكمي، زيادة كبيرة في تكوين الودائع في القطاع المصرفي الأمريكي، مما أدى إلى ظهور تحديات تخص إدارة الأصول والخصوم، حيث استثمرت بعض البنوك الودائع الزائدة في الأوراق المالية طويلة الأجل ذات الدخل الثابت والتي فقدت قيمتها أثناء الارتفاع السريع في أسعار الفائدة الأمريكية. ولهذا، لا يُمكن أن ينذر انهيار البنوك الثلاثة الأمريكية بحدوث سيناريو الأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث أصبح النظام المصرفي أكثر قدرة على المقاومة والتكيف مع الأزمات الراهنة.

اتفاق السعودية وإيران.. وتحولات الإقليم

(ملف خاص)

دوافع اتفاق عودة العلاقات بين السعودية وإيران

بدأت السعودية وإيران محادثات مباشرة منخفضة المستوى منذ عام 2021، لتتكلل في العاشر من مارس 2023 باتفاق لعودة العلاقات بينهما. يأتي الاتفاق كبرهان على طبيعة التحول والتغيير الحاصل في سياسات وتوجهات حكومتي البلدين، وإدراكهما أنه لا يمكن الاستمرار في حالة تنافس وعداء أبدي، وأن التهدئة والحوار هما السبيل الأنفع لهما وللمنطقة كلها. وعلى الرغم من أن ثمة دوافع ومصالح متبادلة للرياض وطهران لإبرام هذا الاتفاق، إلا أن هناك أطرافًا عدة متشابكة لديها دوافع قوية أيضًا لتفعيله، خاصة الصين التي لعبت دور الوسيط. ومع ذلك يبقى السؤال قائمًا حول محددات صمود هذا الاتفاق في المستقبل.

تداعيات الاتفاق السعودي-الإيراني على أزمات الإقليم

يشكل الاتفاق السعودي-الإيراني في مارس الماضي على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين نقطة تحول جوهرية في أزمات وصراعات المنطقة. إذ من المتوقع أن ينعكس مسار خفض التصعيد الإقليمي على أزمات كل من اليمن والعراق وسوريا ولبنان، وخصوصًا بحكم تشابك مصالح البلدين مع تلك الأزمات، الأمر الذي قد يعزز السلم والأمن الإقليمي. ويدعم هذا الاتجاه المتوقع للتهدئة الإقليمية طبيعة بنود الاتفاق ذاته التي تضمنت إعادة فتح السفارات واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها مع تفعيل اتفاقية التعاون الأمني بينهما، بما يرسخ لمرحلة تعاون مستقبلية في المنطقة، وسط متغيرات دولية، لعل أبرزها صعود الصين التي لعبت دور الوساطة في هذا الاتفاق.

إعادة حسابات إسرائيل بعد الاتفاق السعودي-الإيراني

أثار الإعلان عن اتفاق استئناف العلاقات السعودية-الإيرانية، في مارس الماضي، مخاوف إسرائيل، إذ قوّض آمالها في تشكيل تحالف أمني إقليمي ضد إيران، من خلال توسيع اتفاقات التطبيع مع دول المنطقة. وقد ضاعف من هذه المخاوف أن الاتفاق جاء في وقت انقسامات إسرائيلية داخلية على خلفية سياسات الحكومة التي يقودها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، والذي يصور نفسه على أنه الزعيم الوحيد القادر على مواجهة إيران. لذلك، اعتبرت المعارضة عودة علاقات الرياض وطهران، بوساطة صينية، فشلاً للحكومة. ومع ذلك، فإن تداعيات الاتفاق قد لا تُحدث تحولات دراماتيكية في الرؤية الإسرائيلية للمنطقة، إذ من المتوقع استمرارها في مواجهة إيران، وبلورة رؤية تجاه مستقبل التطبيع مع السعودية، وإعادة ترتيب أوراقها الإقليمية.

مؤشرات ميزان القوة الشاملة بين السعودية وإيران

تتسم العلاقات السعودية الإيرانية بدرجة عالية من التوتر تقطعها محاولات للمصالحة منذ نشوب الثورة الإيرانية عام 1979. وفي آخر دوراتها، تم قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في مطلع عام 2016. ثم اتفق البلدان برعاية صينية في شهر مارس 2023 على إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة. ونظرًا لأهمية البلدين في الشرق الأوسط، فقد تركت العلاقات المتوترة بينهما أثرها على مجمل المنطقة. ويُلقي هذا التقرير الضوء على أبرز مؤشرات القوة الشاملة للبلدين.

ملف خاص

دوافع اتفاق عودة العلاقات بين السعودية وإيران

بدأت السعودية وإيران محادثات مباشرة منخفضة المستوى منذ عام 2021، لتتكلل في العاشر من مارس 2023 باتفاق لعودة العلاقات بينهما. يأتي الاتفاق كبرهان على طبيعة التحول والتغيير الحاصل في سياسات وتوجهات حكومتي البلدين، وإدراكهما أنه لا يمكن الاستمرار في حالة تنافس وعداء أبدي، وأن التهدئة والحوار هما السبيل الأنفع لهما وللمنطقة كلها. وعلى الرغم من أن ثمة دوافع ومصالح متبادلة للرياض وطهران لإبرام هذا الاتفاق، إلا أن هناك أطرافًا عدة متشابكة لديها دوافع قوية أيضًا لتفعيله، خاصة الصين التي لعبت دور الوسيط. ومع ذلك يبقى السؤال قائمًا حول محددات صمود هذا الاتفاق في المستقبل.

د. وليد ربيع

خبير في العلاقات الدولية

ECSS المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

السلام الصيني

ينطلق التوجه الصيني لإحلال الأمن والسلام في العالم والإقليم من دعوة الرئيس "شي جين بينج" إلى بناء مستقبل مشترك للبشرية عبر مجتمع دولي يهتم فيه الجميع بأمور بعضهم بعضًا، إذ طرح الرئيس مبادرة "الأمن العالمي" التي تدعو إلى إيجاد طريق جديد للأمن يُكرّس الحوار والشراكة والكسب المشترك بدلاً من المواجهات والتحالفات. وعندما تتحدث الصين عن البشرية وأمنها ومستقبلها، فإنها تشير إلى عالم تشغل وحدها فيه حوالي 9.6 ملايين كم مربع من مساحته، وتشكل حوالي 17.7% من إجمالي سكانه.

وأعلنت الصين أنها لا تسعى إلى أي نفوذ سياسي في الشرق الأوسط، مما أقلق قوى دولية أخرى لها مصالحها القائمة على تنامي النفوذ السياسي والاقتصادي بل والعسكري، ويأتي في قلب الشرق الأوسط منطقة الخليج التي تُعد العنصر الأكثر أهمية للاقتصاد الصيني الذي يؤمن له نحو 40% من احتياجاته النفطية، مما يستوجب الحفاظ على استقراره، كما أن العلاقات المميزة مع دول الخليج دفعت الصين إلى عرض وساطتها في مرحلة بلغ فيها التنافس الصيني-الأمريكي في المنطقة درجة عالية من التصعيد.

دوافع متبادلة

لم تكن السعودية لتتجاوب مع المبادرة الصينية لتصفير الخلافات في المنطقة إلا من خلال رؤية أوسع تحقق طموحات المملكة في استكمال رؤيتها التي أعلنتها في 25 إبريل 2016 كخطة لما بعد النفط. كما أن تسوية الخلافات السعودية-الإيرانية، وغيرها من أزمات المنطقة، سوف تساعد دول الإقليم على تجفيف بؤر الإرهاب، ومحاصرة تمويل المليشيات وجماعات العنف، ولا سيما تلك التي تدعمها إيران أو تستخدمها في تهديد استقرار دول المنطقة الأخرى، الأمر الذي سوف يؤدي إلى الاستقرار والأمن في المنطقة.

علاوة على إمكانية البدء في إيجاد تسويات للصراعات والأزمات في اليمن وسوريا والعراق، وتحويل السلوك الإيراني من العداء إلى التعاون، فضلاً عن البدء في التبادل الاقتصادي والتجاري، والحوار الثقافي والاجتماعي في ظل تنسيق أمني.

في المقابل، تتعدد الدوافع الإيرانية من الإقدام على هذا الاتفاق مع السعودية، إذ ألحقت العقوبات الاقتصادية أضرارًا بالغة بالاقتصاد الإيراني الذي يعتمد بصورة كبيرة على تصدير النفط. وتشير تقديرات إيرانية إلى أن خسائر إيران بلغت 150 مليار دولار بسبب هذه العقوبات في الفترة ما بين عامي 2018 و2020، كما أضرت العقوبات باقتصاد الحرس الثوري، الذي يعتمد على تجارة النفط للحصول على تمويله الخاص من خارج ميزانية الحكومة.

أضف إلى ذلك رغبة الرئيس الإيراني "إبراهيم رئيسي" في الانفتاح على دول الخليج، خاصة السعودية، بديلاً عن فشل مقاربة التفاهم مع الغرب التي انتهجتها إدارة الرئيس السابق "حسن روحاني"، والبحث عن مخرج لتخفيف موجة الاحتجاجات التي اجتاحت المدن الإيرانية. كذلك، فإن استعادة العلاقات مع السعودية قد يحفز على إحياء الاتفاق النووي، والذي يعدّ شرطًا لرفع العقوبات التي فرضتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب على إيران، فضلاً عن مواجهة الضغوطات الغربية إثر موقف إيران الداعم لروسيا في حربها على أوكرانيا.

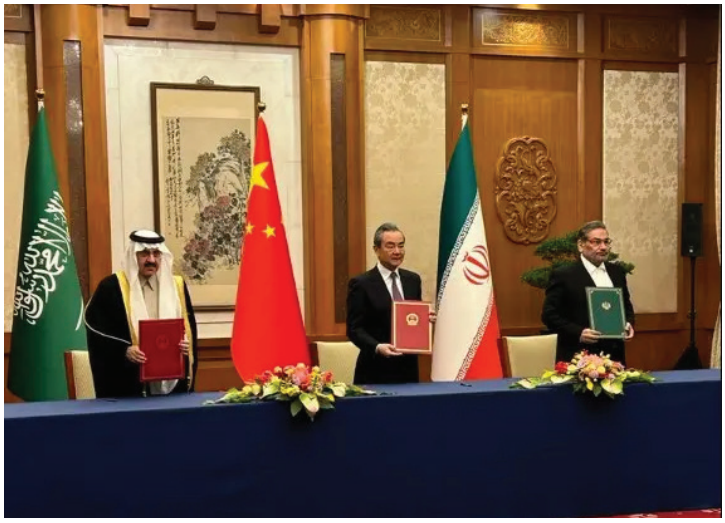

محددات الصمود

لا شكّ أن هذا الاتفاق السعودي-الإيراني يحقق مصالح الطرفين، ويحد من فرص تصعيد الصراعات في المنطقة، ويمهد لاستقرارها، إذا ما تم العمل على تفعيل بنوده بمصداقية وشفافية، حيث توجد عوامل عدة قد تؤثر، إيجابًا أو سلبًا، على هذا الاتفاق وتحدد مدى صموده، أهمها:

- **التزام الأطراف:** يعد الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاق العامل الأهم في نجاح الاتفاق وتفعيله ولو مرحليًا في ظل التخوفات من عدم التزام الدولتين، ولا سيما مؤسسات الدولة الإيرانية العميقة ممثلة بالمرشد ومجلس الشورى، والمعروف عنهما التنصل من التزاماتها متى ما ارتأوا ذلك. ومن شأن الالتزام بالاتفاق الذي وقعته رسميًا الحكومة الإيرانية أن يؤدي إلى عودة الهدوء وتسوية المشكلات في الإقليم، وخلق شراكات متنوعة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، بل قد يكون بداية إلى عودة العلاقات الإيرانية مع قوى عربية أخرى.

- **الموقف الصيني:** مع رغبة بكين وقدرتها على القيام بدور دبلوماسي قوي على الساحة الدولية، وسعيها لخلق مناخ جديد في منطقة الشرق الأوسط، فهي أحد الأطراف الرابحة من الاتفاق، ومن ثم فقد تدعم استمراره وصموده لأنه يمثل بداية للعهد الصيني في الشرق الأوسط، وخطوة نحو تحقيق نجاحات مماثلة لسياستها نحو العالم.

- **الموقف الروسي:** أعلنت روسيا على لسان نائب وزير خارجيتها ميخائيل بوجدانوف أن الاتفاق بين الرياض وطهران يتماشى مع المبادرات الروسية الرامية إلى إنشاء منظومة للأمن في منطقة الخليج ذات الأهمية الاستثنائية على مستوى الاقتصاد العالمي، في إشارة إلى دور روسي محتمل مستقبلاً في المنطقة تكون أول لبناته الخروج من تحت عباءة الولايات المتحدة.

- **الموقف الأمريكي:** على الرغم من ترحيب الولايات المتحدة باتفاق الرياض وطهران وتأكيد البعض أنه يتوافق مع ما أوضحه الرئيس جو بايدن خلال زيارته الأخيرة لكل من السعودية وإسرائيل، بأن خفض التصعيد والدبلوماسية والردع من أهم أركان سياسته تجاه إيران؛ لكنّ هناك قلقًا أمريكيًا واضحًا من توقيع هذا الاتفاق برعاية الصين تحديدًا. وقد يزيد الأمر من حدة الصراع والاستقطاب بين الديمقراطيين والجمهوريين في الولايات المتحدة، لذا فإن الموقف الأمريكي، بل وبعض الدول الأوروبية، سيكون عاملاً مؤثرًا في صمود هذا الاتفاق.

- **موقف إسرائيل وتركيا:** تأتي تسوية الخلافات السعودية-الإيرانية في غير مصلحة إسرائيل التي كانت تتخذ من إيران ذريعة للسعي للتطبيع مع السعودية. لذلك، قد يدفع الاتفاق لتراجع هذا التوجه، وقد يكون الخاسر الأكبر من الاتفاق حال تنفيذه وصموده هو رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الذي وضع على رأس أولوياته الملف النووي الإيراني والتطبيع مع السعودية. أما على الصعيد التركي، فقد أظهرت الخارجية التركية ترحيبًا بالاتفاق، لكن من غير المتوقع أن تلعب دورًا داعمًا لهذا الاتفاق لكونه قد يقلص من دورها الإقليمي.

- **الموقف العربي:** برغم ترحيب غالبية الدول العربية بالاتفاق بين الرياض وطهران، إذ أعلنت مصر عن أملها في أن يسهم هذا الاتفاق في تخفيف حدة التوتر ويعزز الاستقرار ويحافظ على مقدرات الأمن القومي العربي؛ إلا أن الحذر لا يزال يسيطر على الرؤى العربية في انتظار أن يدخل الاتفاق حيز التنفيذ ويستمر لتزداد الثقة بين جميع الأطراف.

ختامًا، تتبع السعودية سياسة متوازنة إزاء المنطقة، تسعى من خلالها لتوسيع دورها وتعزيز مكانتها إقليميًا وعالميًا في ظل ما لديها من إمكانات وقدرات تمكنها من ذلك؛ لذلك أصبح الحوار والتقارب مع طهران أمرًا ضروريًا لحل بعض المشكلات الرئيسية في المنطقة العربية، خاصة في اليمن وسوريا والعراق ولبنان.

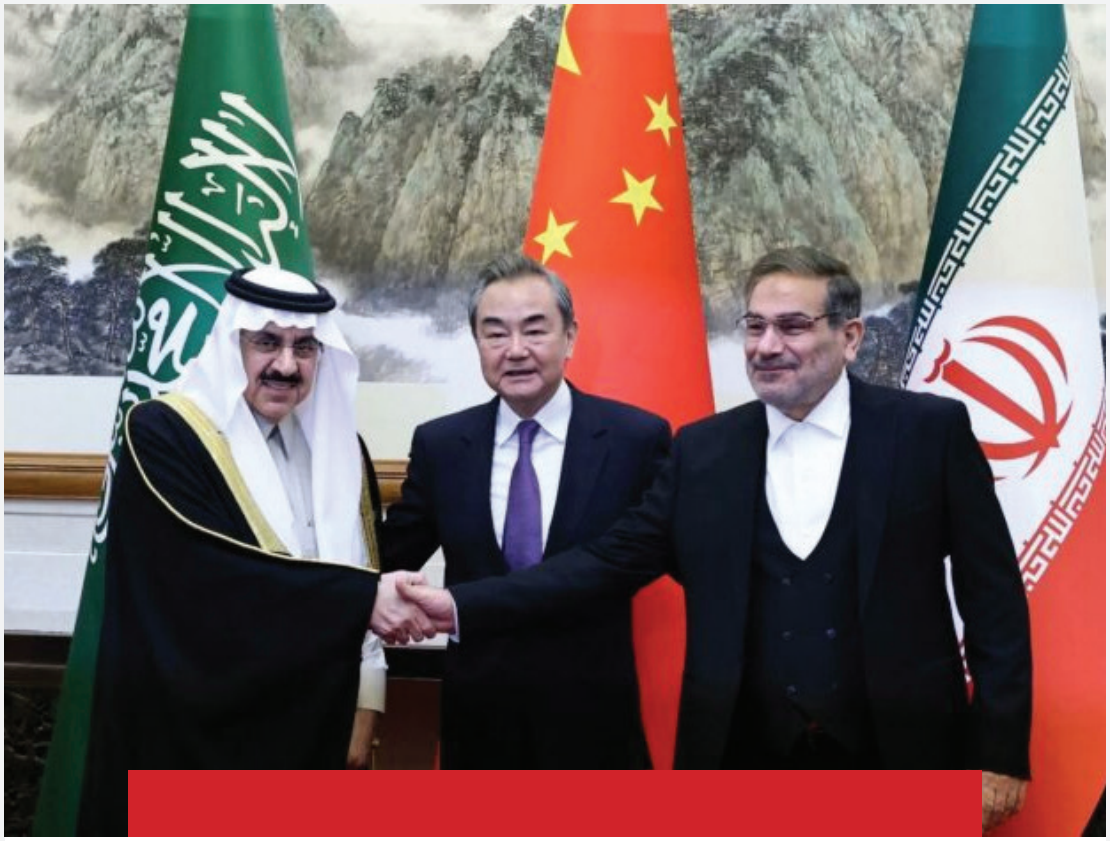

تداعيات الاتفاق السعودي-الإيراني على أزمات الإقليم

يشكل الاتفاق السعودي-الإيراني في مارس الماضي على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين نقطة تحول جوهرية في أزمات وصراعات المنطقة. إذ من المتوقع أن ينعكس مسار خفض التصعيد الإقليمي على أزمات كل من اليمن والعراق وسوريا ولبنان، وخصوصًا بحكم تشابك مصالح البلدين مع تلك الأزمات، الأمر الذي قد يعزز السلم والأمن الإقليمي. ويدعم هذا الاتجاه المتوقع للتهدئة الإقليمية طبيعة بنود الاتفاق ذاته التي تضمنت إعادة فتح السفارات واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها مع تفعيل اتفاقية التعاون الأمني بينهما، بما يرسخ لمرحلة تعاون مستقبلية في المنطقة، وسط متغيرات دولية، لعل أبرزها صعود الصين التي لعبت دور الوساطة في هذا الاتفاق.

عبد المنعم علي

باحث بوحدة الدراسات الأفريقية

بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

أهداف متباينة

ثمة أهداف أساسية متباينة لكل من الرياض وطهران من إبرام الاتفاق الأخير، من أبرزها ما يلي:

- **كسر العزلة الدولية:** تسعى إيران إلى كسر العزلة الإقليمية والدولية التي تواجهها منذ انسحاب إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من الاتفاق النووي، فضلاً عن تخفيف آثار العقوبات الأمريكية المتلاحقة عليها والتي فاقمت الأوضاع الاقتصادية داخل إيران. إذ يمكن أن يشكل التعاون التجاري والاستثماري مع السعودية مسارًا لتخفيف وطأة تلك العقوبات، وبما يعزز من استقرار الاقتصاد الإيراني.

- **خلق حزام آمن:** تستهدف السعودية من إعادة العلاقات مع إيران تخفيف الضغط الأمني عليها، خاصة من جهة اليمن، بما يدعم التركيز على رؤية الإصلاح الراهنة ونقل الدولة إلى مرحلة ما بعد النفط، وفي الوقت ذاته تخفيف الضغوط الأمريكية وخاصة بعد أن شهدت العلاقات بين الرياض وواشنطن تأزمًا على خلفية أزمة الطاقة التي أفرزتها الحرب الروسية-الأوكرانية، والتلويح الأمريكي بتمرير قانون "نوبك" الرامي إلى فرض عقوبات على شركات النفط التابعة لأعضاء "أوبك بلس".

- **البديل الأفضل:** حيث يكمن أحد دوافع الرياض في تكلفة الخيار البديل في التفاعل مع الجوار الإقليمي، خاصةً إسرائيل وإيران. ونظرًا لوضعية المسار الراهن للتطبيع الخليجي والعربي مع إسرائيل، ربما ترى السعودية أن انتهاج هذا المسار من جانبها ستكون له تكلفة عالية، ومن ثمّ وفي إطار مقاربة عقلانية ترى أن الاتفاق مع إيران وإعادة استئناف العلاقات أقل تكلفة من الخيار الأول. من جانب آخر، ترى إيران أن هذا التفاهم مع السعودية سيصب في مصلحتها في ضوء التوازنات الإقليمية والدولية الراهنة.

- **تكلفة الصراع:** أحد دوافع التقارب السعودي-الإيراني يستند إلى رؤية براجماتية بأن تكلفة التعاون أقل من الصراع بين البلدين على ملفات إقليمية استنزفت قدراتهما على مدار قرابة عقد، ومن ثمّ فإن إيجاد أرضية مشتركة للتعاون تقلل من وتيرة انعكاسات حالة السيولة الأمنية على أمن البلدين واستقرارهما، كما يأتي هذا التقارب في ضوء نسق إقليمي سائد يتجلى في تصفير المشاكل بين الفاعلين الرئيسيين مثلما هو الحال بالنسبة للتقارب الملحوظ بين مصر وتركيا.

تداعيات محتملة

لا شك أن الاتفاق السعودي-الإيراني سيلعب دورًا في تهدئة الأزمات وثيقة الصلة والارتباط بالمصالح السعودية الإيرانية، حال تم تنفيذ بنود هذا الاتفاق والبناء عليه، ولعل هنالك أربعة ملفات إقليمية هي الأكثر تأثرًا بذلك الاتفاق، كالتالي:

- **احتمال حل أزمة الفراغ الرئاسي في لبنان:** تُعد لبنان واحدة من مناطق التنافس السعودي-الإيراني في المنطقة، ولا سيما في ظل ارتباط طهران بحزب الله، ودعم الرياض لتيار المستقبل اللبناني. وفي ضوء تصاعد وتيرة التنافس بين البلدين، تراجع تدريجيًا الدعم السعودي للبنان ولتيار المستقبل منذ عام 2017، مما أثر في العملية السياسية والاقتصادية. وانعكست الأزمة السياسية في فشل انتخاب رئيس جديد للجمهورية بالرغم من انعقاد مجلس النواب لنحو 14 جلسة، وكذلك تأزم الوضع الاقتصادي. لكن في ضوء الانفراجة بين الرياض وطهران فإن هنالك احتمالاً لحلحلة أزمة الفراغ المؤسسي داخل لبنان، من خلال دفع الأطراف اللبنانية للانخراط في الحوار الوطني الذي دعا إليه "نجيب ميقاتي" رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، والتوافق على شخصية الرئيس الجديد، وتشكيل حكومة جديدة وتطبيق الإصلاحات المختلفة.

- **تعزيز الاستقرار السياسي في العراق:** قد ينعكس الاتفاق السعودي-الإيراني إيجابيًا على استقرار العراق، خاصة أنه كان وسيطًا فيه، وذلك من زاوية إحداث توازن في المعادلة السياسية والطائفية داخل المشهد العراقي، كما سيعزز هذا الاتفاق من القدرات العسكرية العراقية في مواجهة محاولات إعادة إحياء تنظيم "داعش" مرة أخرى، فضلاً عن تقليص فرص التلويح التركي الدائم بالتغلغل العسكري شمال العراق.

- **إيجاد أرضية للحوار السياسي في اليمن:** يعد اليمن أبرز ملفات التصادم السعودي-الإيراني على مدار الفترات الماضية، حيث وظف البلدان كافة الإمكانيات لتعزيز مصالحهما في إطار من الحرب بالوكالة. وفي أعقاب الاتفاق الراهن، فإن مسار الصراع اليمني سوف يهدأ ومن ثم تتراجع التهديدات الحوثية المستمرة للمنشآت النفطية السعودية، فضلاً عن فتح حيز للعملية السياسية، وتعزيز إمكانية التفاهم بشأن وقف دائم لإطلاق النار وطريقة للخروج الآمن.

ويدعم اتجاه التهدئة في الملف اليمني مساعي سلطنة عمان لتحقيق اختراق لهذا الملف وتقريب وجهات النظر بين التحالف العربي بقيادة الرياض وبين الحوثيين في اليمن، وكان آخر هذه المساعي زيارة وفد من سلطنة عمان لليمن في فبراير 2023، وهو ما نتج عنه من إعادة تشغيل ميناء الحديدة واستقباله السفن للمرة الأولى، منذ أن فرض "التحالف العربي" حظرًا عليه، مع المرونة في تمديد الهدنة الأممية باليمن. وتلك المؤشرات تُمهّد بشكل كبير لإحداث توافق سياسي، والدفع بمسار التسوية للملف اليمني من خلال إطلاق جولات من الحوار السياسي بين الحكومة اليمنية والحوثيين.

- **تسريع التقارب العربي مع سوريا:** تشهد سوريا منذ نهاية العام الماضي حالة تقارب عربي وخليجي ودعوات لعودتها للجامعة العربية. ومع الاتفاق الأخير بين الرياض وطهران، اللتين لعبتا دورًا متنافسًا في الصراع السوري، فمن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى كسر العزلة على سوريا ويمهد لإعادة العلاقات بين الرياض ودمشق، خاصة أن هناك نهجًا سعوديًا لإعادة التفاعل مع سوريا في ضوء عدم جدوى عزلها سياسيًا، وهو ما برز في تصريح وزير الخارجية السعودي "فيصل بن فرحان". يعزز الاتفاق أيضًا من ملف إعادة الإعمار داخل سوريا بالتعاون المشترك بين كافة الفاعلين الإقليميين، علاوة على تقليل تراجع الحضور الإيراني في هذا المشهد وما يتبعه من تقليل فرص التوظيف الإسرائيلي لهذا الملف وقيامها بضربات عسكرية داخل سوريا.

ختامًا، إن اتفاق عودة العلاقات بين الرياض وطهران حال تطبيق بنوده خاصة، "احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها" بصورة متبادلة بين الجانبين، سوف تكون له انعكاسات على مناطق الصراعات والأزمات في المنطقة. وقد تتباين هذه الانعكاسات وأولوياتها، إذ من المتوقع أن يتصدرها الملف اليمني الأكثر تأثيرًا في علاقات السعودية وإيران، تليه ملفات لبنان والعراق وسوريا. مع ذلك، يمكن القول إن استئناف العلاقات بين البلدين لن يقضي بالضرورة على كافة نقاط الخلاف أو التداخل، لكن قد يُقلل من حجمها وحدّتها.

إعادة حسابات إسرائيل بعد الاتفاق السعودي-الإيراني

أثار الإعلان عن اتفاق استئناف العلاقات السعودية-الإيرانية، في مارس الماضي، مخاوف إسرائيل، إذ قوّض آمالها في تشكيل تحالف أمني إقليمي ضد إيران، من خلال توسيع اتفاقات التطبيع مع دول المنطقة. وقد ضاعف من هذه المخاوف أن الاتفاق جاء في وقت انقسامات إسرائيلية داخلية على خلفية سياسات الحكومة التي يقودها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، والذي يصور نفسه على أنه الزعيم الوحيد القادر على مواجهة إيران. لذلك، اعتبرت المعارضة عودة علاقات الرياض وطهران، بوساطة صينية، فشلاً للحكومة. ومع ذلك، فإن تداعيات الاتفاق قد لا تُحدث تحولات دراماتيكية في الرؤية الإسرائيلية للمنطقة، إذ من المتوقع استمرارها في مواجهة إيران، وبلورة رؤية تجاه مستقبل التطبيع مع السعودية، وإعادة ترتيب أوراقها الإقليمية.

هبة شكري

باحث بوحدة الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية

بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

ECSS المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

استمرار مواجهة إيران

على مدى السنوات الأخيرة، وضعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التهديد النووي الإيراني على رأس أولوياتها، باعتباره تهديدًا وجوديًا لإسرائيل، إذ انخرط الجانبان فيما أُطلِق عليه "حرب الظل"، حيث استمر الهجوم الإسرائيلي على الأهداف الإيرانية في المنطقة وإن سعيا إلى تجنّب المواجهات العلنية التي تجازف بالتصعيد إلى حرب إقليمية شاملة.

وكان قد لوحظ تصاعد احتمال شن إسرائيل عملية عسكرية ضد إيران قبل الاتفاق بين الرياض وطهران، إذ أقرت الحكومة الإسرائيلية مؤخرًا مشروع موازنتها العامة لتتضمن زيادة خاصة بضرب إيران بمقدار نحو 2.8 مليار دولار. ومنذ توليه منصب رئاسة الوزراء، لم يتوقف نتنياهو عن إصراره على مكافحة البرنامج النووي الإيراني، واتخاذ كل ما يلزم للدفاع عن إسرائيل في مواجهة طهران.

وبالتالي، قد يُقوّض الاتفاق الإيراني-السعودي فرص إسرائيل في إقامة تحالف لمواجهة إيران وبرنامجها النووي وتوسعها الإقليمي، وهو ما كان يُروج له نتنياهو بوصفه إحدى أهم الاستراتيجيات الإسرائيلية لمواجهة المشروع الإيراني في المنطقة. من جانب آخر، فقد ساهم الاتفاق في تزايد الانتقادات الموجهة لنتنياهو في الداخل الإسرائيلي، بسبب ما اعتبرته المعارضة فشلاً في إدارة سياسة إسرائيل الخارجية تجاه إيران.

وواقعيًا، من غير المرجّح أن يُسفر هذا الاتفاق عن تحولات جذرية فيما يتعلق بسياسة إسرائيل تجاه إيران، حيث من المتوقّع استمرار تل أبيب في استهداف وكلاء إيران في المنطقة، خاصة مع تبني نتنياهو "عقيدة الأخطبوط"، التي كان قد صادق عليها رئيس الوزراء الأسبق نفتالي بينيت، واستمر في العمل بها يائير لبيد. تنص هذه العقيدة على عدم اقتصار إسرائيل على ضرب أهداف داخل إيران، بل تستهدف المناطق الأخرى التي تشمل نفوذًا إيرانيًا، خصوصًا في سوريا. مع ذلك، فمن غير المرجح أن تخاطر إسرائيل بالدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع إيران، إذ يخضع هذا الاحتمال للعديد من الحسابات المرتبطة بسياسة الإدارة الأمريكية، والتي أبدت تأييدًا للاتفاق السعودي-الإيراني، على اعتبار أنه يأتي ضمن الجهود الرامية لتهدئة التوترات في منطقة الشرق الأوسط.

مسار التطبيع مع السعودية

منذ استعادة نتنياهو منصبه كرئيس للحكومة الإسرائيلية، تعهد بالسعي لتدشين اتفاق تطبيع مع الرياض بعد نجاح تل أبيب في عقد اتفاقات تطبيع مع كل من الإمارات والبحرين والسودان والمغرب في إطار ما يعرف باتفاقات السلام الإبراهيمي. ويُنظر إلى سعي نتنياهو إلى تطبيع العلاقات مع السعودية، كنقطة مركزية، لتعزيز أوراق ائتلافه الحاكم المتشدد المثير للجدل في مواجهة المعارضة.

كانت السعودية قد اشترطت لتطبيع العلاقات مع إسرائيل إقامة دولة فلسطينية مستقلة. ومع ذلك، ثمة مؤشرات عديدة برزت خلال الفترة الأخيرة رجحت تزايد التقارب بين الدولتين بصورة تدفع نحو التطبيع المحتمل. ففي أكتوبر 2022، شارك عربي إسرائيلي يتولى منصب رئيس أحد البنوك الإسرائيلية في منتدى المستثمرين السعوديين، وأشاد بالفرص الرائعة المتوفرة في المملكة. وفي مايو من العام نفسه، قام العشرات من رجال الأعمال ورواد التكنولوجيا الإسرائيليين بالدخول إلى السعودية لإجراء محادثات متقدمة بشأن استثمارات سعودية في شركات وصناديق استثمار إسرائيلية.

وكان التطور اللافت هو التغير في الرؤية السعودية لإسرائيل في المنطقة، إذ قال ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان خلال مقابلة مع مجلة "أتلانتيك" الأمريكية في مارس 2022، إن المملكة تنظر إلى إسرائيل كـ"حليف محتمل" في العديد من المصالح المشتركة. وسبق ذلك التصريح، موافقة السعودية في عام 2020 على السماح لكل الرحلات الجوية المتجهة إلى الإمارات والمغادرة منها بعبور أجوائها، بما في ذلك الطائرات الإسرائيلية، فضلاً عن أن الرياض لم تُبْدِ من الأساس معارضة في العام ذاته، حينما قررت الإمارات تطبيع العلاقات مع إسرائيل، كأول دولة خليجية وثالث دولة عربية تقوم بهذه الخطوة بعد كل من مصر والأردن.

كذلك، ردد الإعلام الإسرائيلي أنباء غير مؤكدة في نوفمبر 2020، عن زيارة قام بها نتنياهو، برفقة رئيس الموساد -آنذاك- يوسي كوهين، للسعودية، حيث التقيا ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، في مدينة نيوم السعودية، بحضور وزير الخارجية الأمريكي -آنذاك- مايك بومبيو. يُضاف لكل ذلك إصدار وزير الداخلية الإسرائيلي، أرييه درعي، في يناير 2020، قرارًا يسمح للإسرائيليين بدخول السعودية للمرة الأولى، لأداء مناسك الحج والعمرة أو لعقد اجتماعات بين رجال أعمال إسرائيليين وسعوديين.

إعادة الحسابات الإقليمية

على الرغم من أن استعادة العلاقات بين إيران والسعودية تأتي كمحاولة لتخفيف التوترات بينهما وفي أزمات الإقليم بشكل عام، إلا أن الاتفاق لن يغير من طبيعة التناقضات الأيديولوجية بينهما، أو يقضي على التنافس الإقليمي القائم بينهما، بل يمكن اعتبار الاتفاق بمثابة تهدئة لاحتواء الخلاف بين الجانبين وسعي للحفاظ على المصالح الجيواستراتيجية لكلا البلدين. على صعيد آخر، يدلل الاتفاق على محاولة الصين تخفيف حدة التوتر في المنطقة، وإبراز دورها كوسيط للسلام في الشرق الأوسط.

لذلك، من المتوقع ألا يُحدث استئناف العلاقات الإيرانية-السعودية تحولاً رئيسيًا في سياسة إسرائيل تجاه الملفات المرتبطة بعلاقاتها مع كل من إيران والسعودية. وإن كان سيؤثر في اتجاهين أساسيين ويعيد حساباتهما، الأول، تأسيس كتلة إقليمية مناهضة لإيران، حيث لم يُخْفِ نتنياهو أن مساعيه للتطبيع مع دول المنطقة تستهدف في الأساس تكوين تحالف إقليمي بقيادة إسرائيل لمجابهة إيران. وقد جاء الاتفاق الإيراني-السعودي ليهدد تلك المساعي، ويُنذر بإمكانية تفكك التحالف المأمول.

أما الاتجاه الثاني، فهو أن الاتفاق يُلقي بظلاله على مصير جهود إسرائيل لتطبيع العلاقات مع السعودية، حيث قد يترتب عليه تباعد إمكانية توقيع اتفاق تطبيع بين البلدين على الأقل في المدى القريب، لكن ذلك لن يثني إسرائيل عن مواصلة جهودها الهادفة لإتمام عملية التطبيع تلك.

ختامًا، فإن استعادة العلاقات بين إيران والسعودية لن تُحدِث تحولات دراماتيكية من شأنها التأثير على سياسة إسرائيل تجاه المنطقة، لكنها قد تدفعها إلى إعادة ترتيب حساباتها وبذل المزيد من الجهود لمواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة من جهة، ومضاعفة الجهود لعزل طهران من خلال توطيد علاقاتها مع دول المنطقة، وعلى رأسها السعودية، لتقويض طموحات طهران النووية، والحفاظ على أمن إسرائيل من جهة أخرى.

مؤشرات ميزان القوة الشاملة بين السعودية وإيران

تتسم العلاقات السعودية الإيرانية بدرجة عالية من التوتر تقطعها محاولات للمصالحة منذ نشوب الثورة الإيرانية عام 1979. وفي آخر دوراتها، تم قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في مطلع عام 2016. ثم اتفق البلدان برعاية صينية في شهر مارس 2023 على إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة. ونظرًا لأهمية البلدين في الشرق الأوسط، فقد تركت العلاقات المتوترة بينهما أثرها على مجمل المنطقة. ويُلقي هذا التقرير الضوء على أبرز مؤشرات القوة الشاملة للبلدين.

هبة زين

باحث أول بالمرصد المصرى

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

قيمة المقاييس الفرعية لمحور القوى البشرية للسعودية وإيران بمؤشر القوة العسكرية العالمي 2023

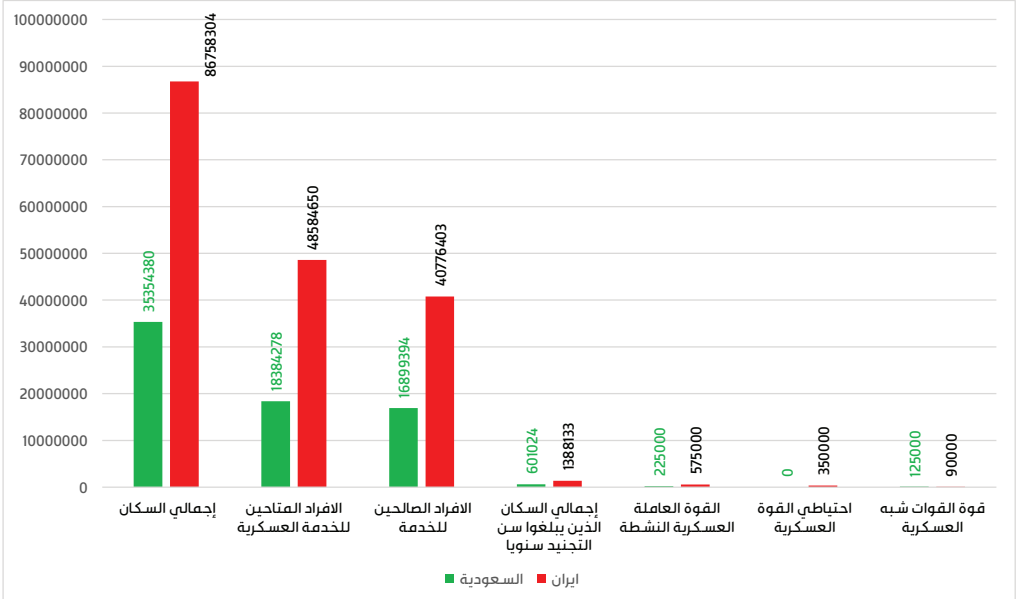

قيمة المقاييس الفرعية لمحور القوات الجوية للسعودية وإيران بمؤشر القوة العسكرية العالمي 2023

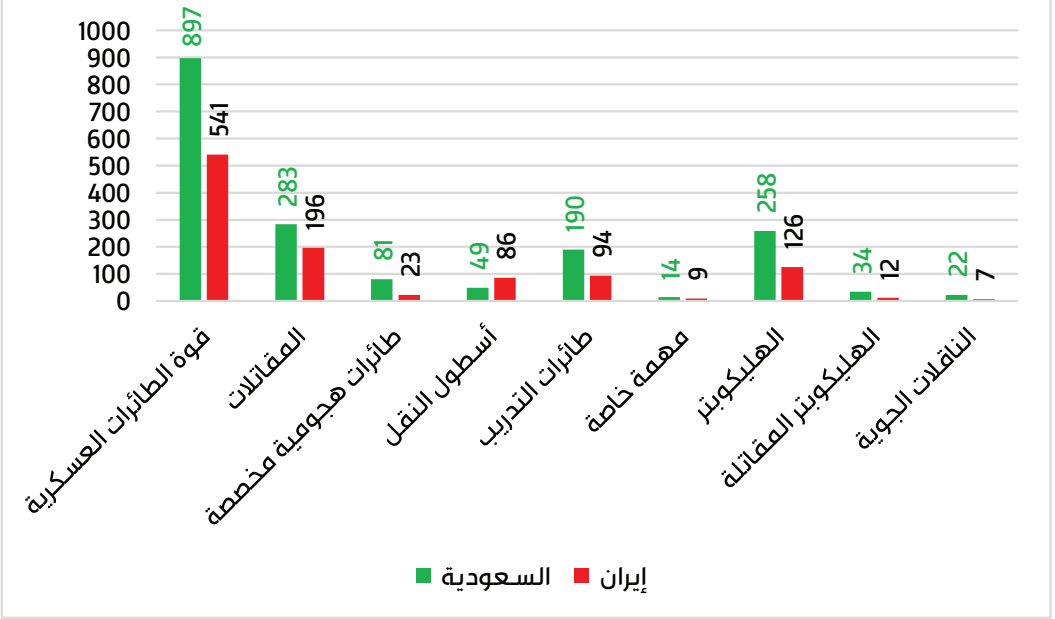

قيمة المقاييس الفرعية لمحور القوات البرية للسعودية وإيران بمؤشر القوة العسكرية العالمي 2023

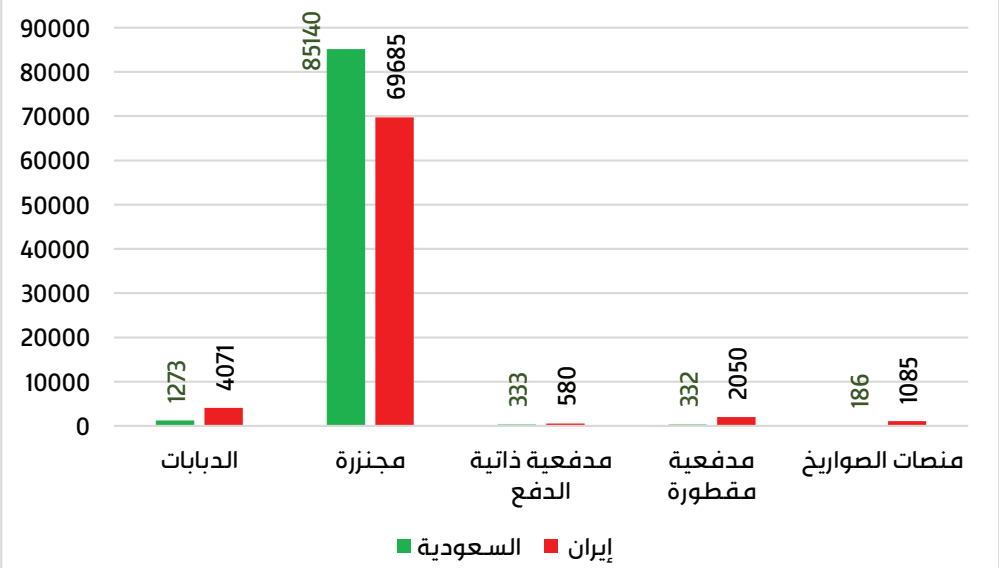

قيمة المقاييس الفرعية لمحور القوات البحرية للسعودية وإيران بمؤشر القوة العسكرية العالمي 2023

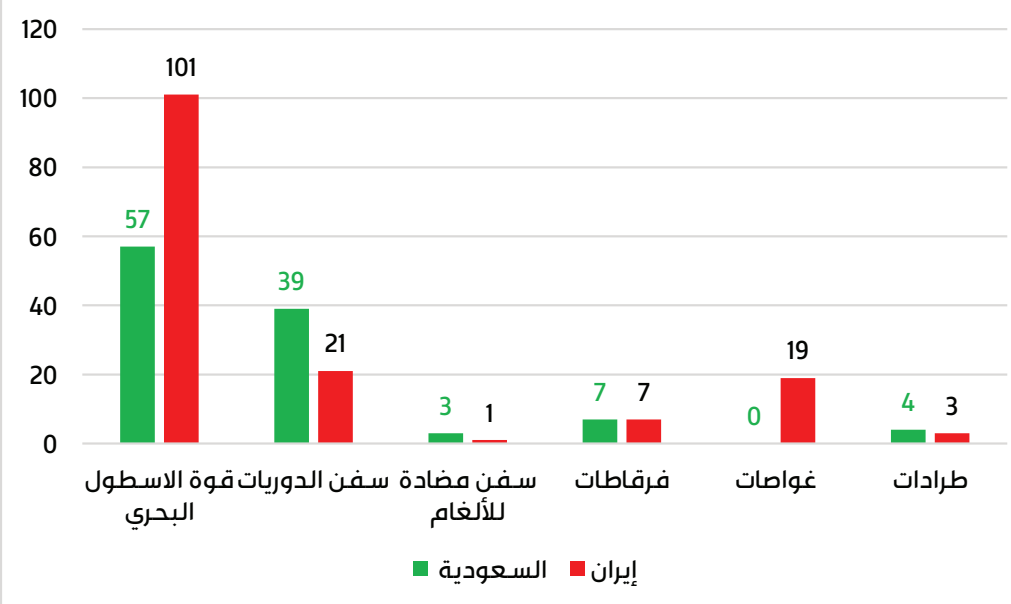

قيمة المقاييس الفرعية لمحور الموارد الطبيعية للسعودية وإيران بمؤشر القوة العسكرية العالمي 2023

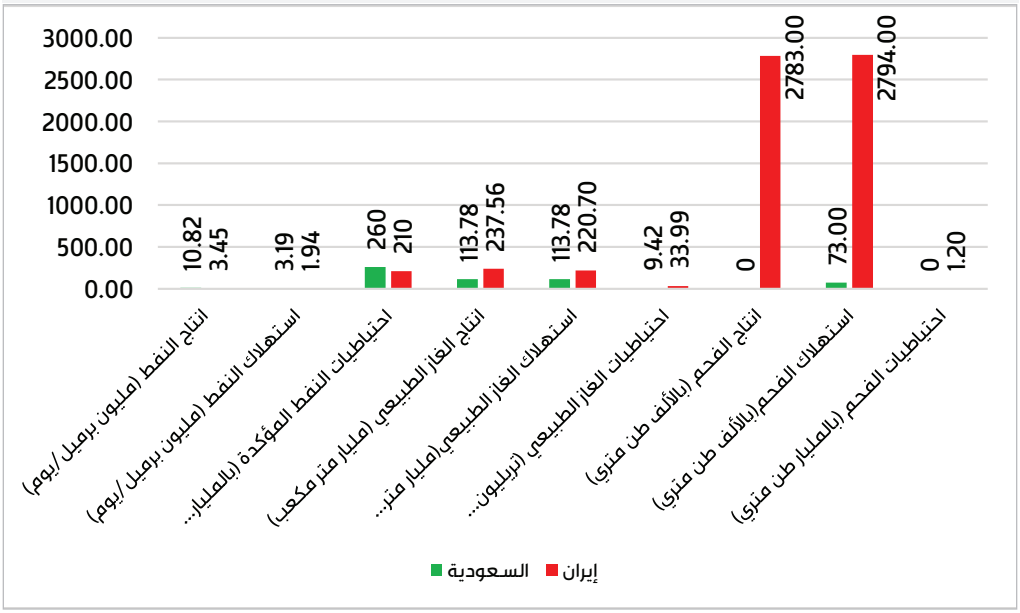

قيمة المقاييس الفرعية لمحور اللوجستيات للسعودية وإيران بمؤشر القوة العسكرية العالمي 2023

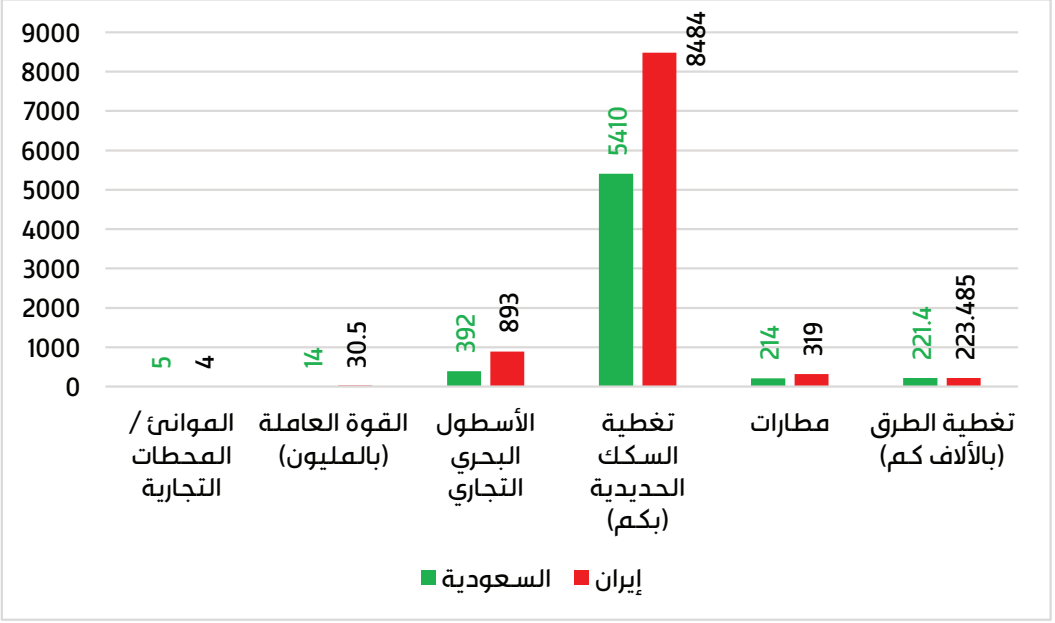

قيمة المقاييس الفرعية لمحور التمويل للسعودية وإيران بمؤشر القوة العسكرية العالمي 2023

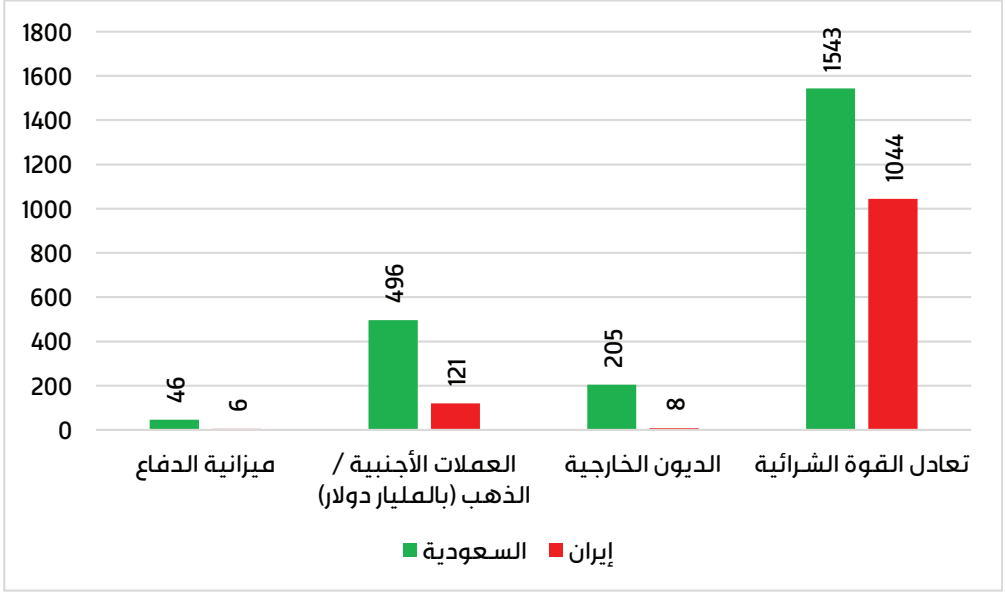

قيمة المقاييس الفرعية لمحور الجغرافيا للسعودية وإيران بمؤشر القوة العسكرية العالمي 2023

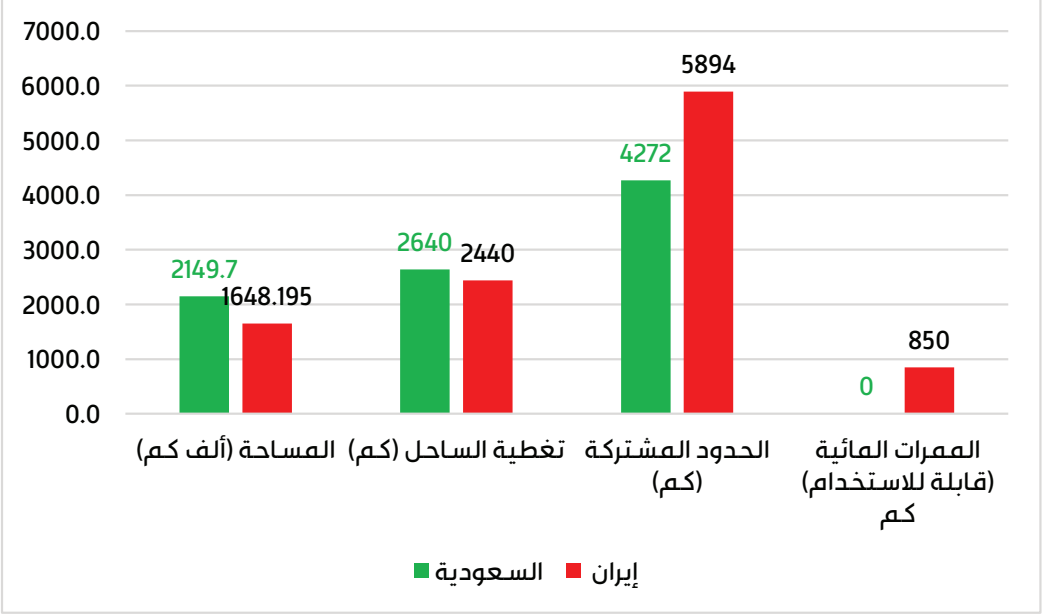

تطور قيمة مؤشر التنمية البشرية للسعودية وإيران

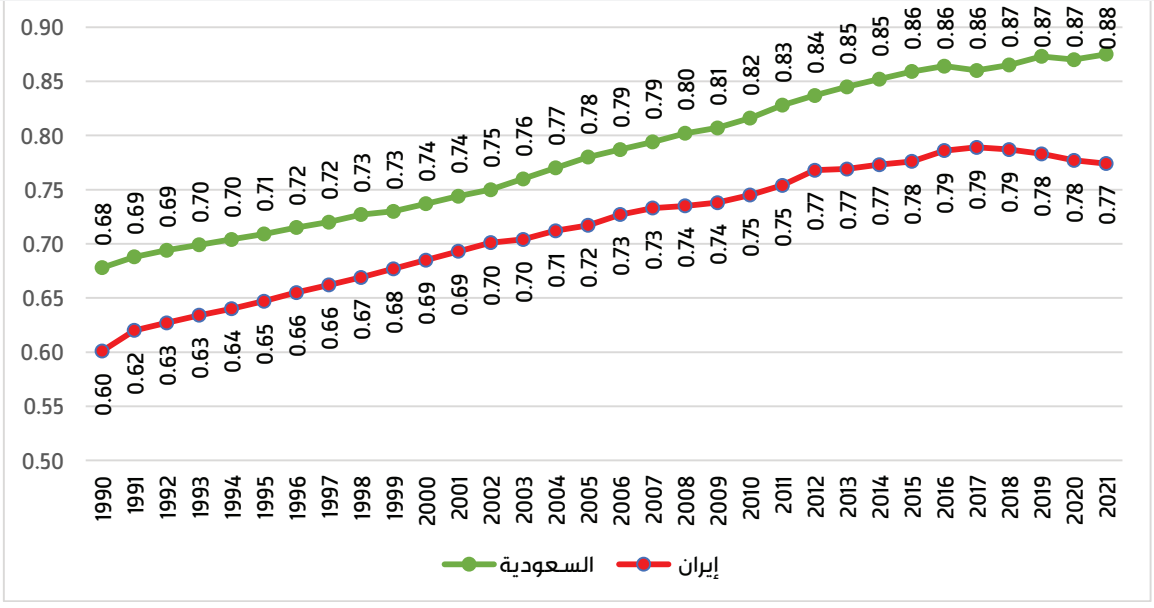

قيمة عدد من المؤشرات الفرعية لمحور الصحة بالسعودية وإيران وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2021/2022

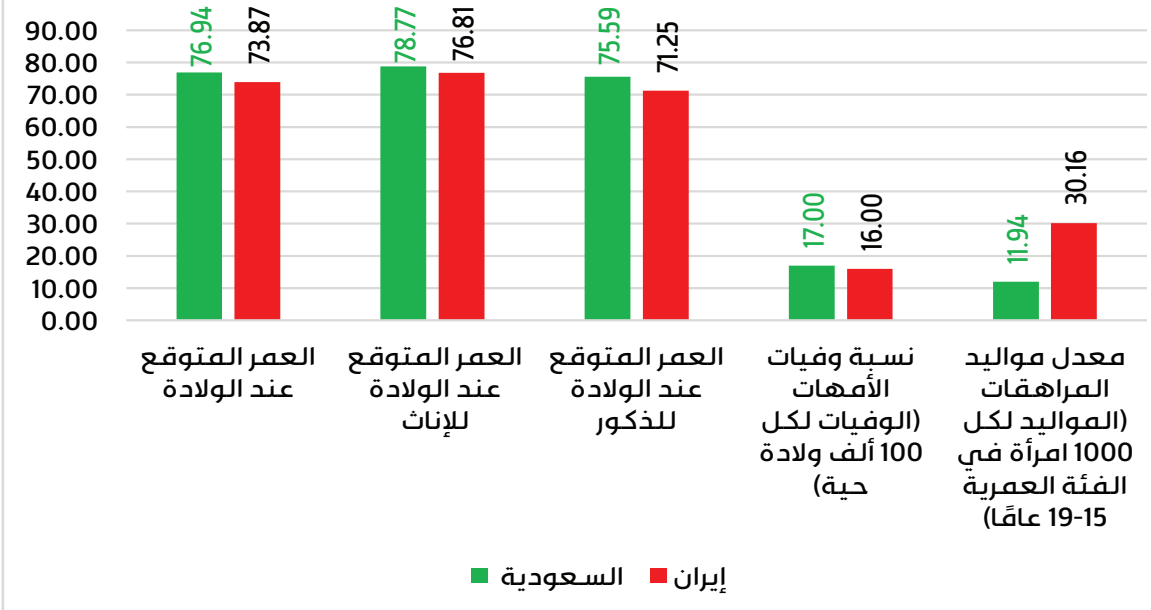

قيمة عدد من المؤشرات الفرعية لمحور التعليم بالسعودية وإيران وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2021/2022

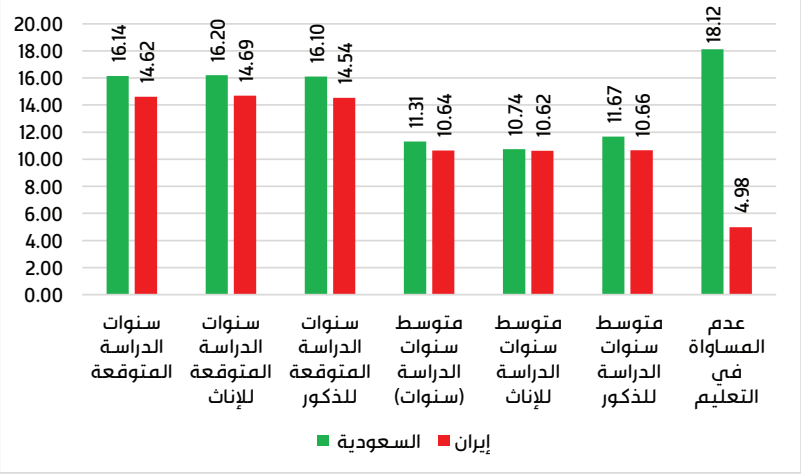

قيمة عدد من المؤشرات الفرعية لمحوري الدخل وعدم المساواة بالسعودية وإيران وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2021/2022

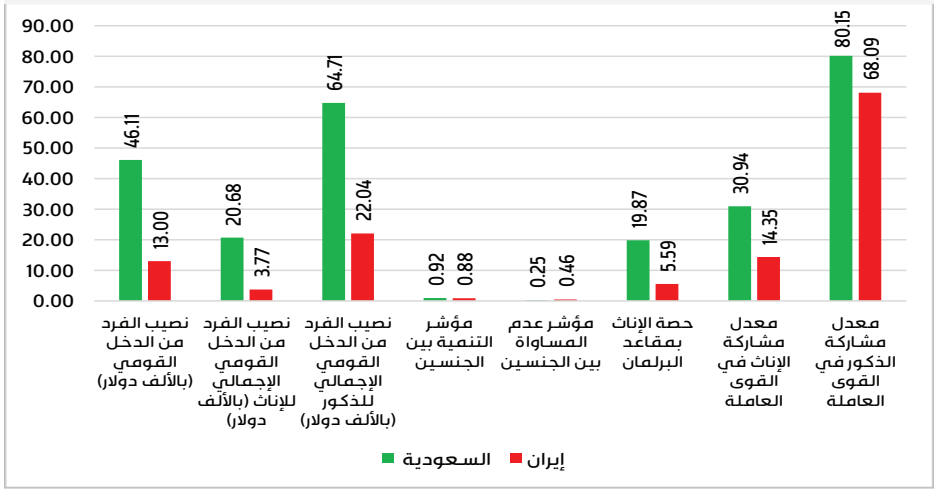

العلاقات التجارية بين السعودية وإيران (بالألف دولار)

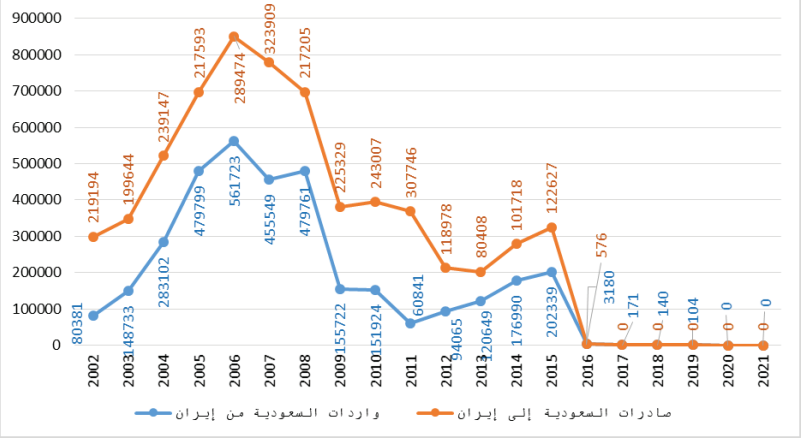

قضايا السياسات العامة

تقييم السياسة المصرية في إدارة الأزمة الاقتصادية

منذ نشوب جائحة كورونا عام 2020، يواجه الاقتصاد العالمي أزمات مستمرة. إذ قضت تلك الجائحة على الفوائض المالية، ووسعت حجم استدانة الموازنات المالية. ثم شهدت أعوام ما بعد الجائحة ارتفاعات في أسعار الغذاء والطاقة عالميًا لتتزايد معدلات التضخم، حتى قبل نشوب الحرب الروسية-الأوكرانية في فبراير 2022. ومع احتدام الحرب، زادت أسعار الطاقة والغذاء أكثر مما جعل البنوك المركزية تشدد سياساتها النقدية لاحتواء التضخم المتصاعد، الأمر الذي جفف السيولة، ووجّه معظم الاستثمارات إلى أدوات الدين التي باتت تدفع معدلات فائدة مغرية تقترب من 4.5%. في هذا السياق العالمي، يمكن تقييم السياسات الاقتصادية في إدارة الأزمة الراهنة.

تطوير العمل الأهلي الخيري لدعم التنمية المستدامة

تصاعد مؤخرًا الاهتمام العالمي بدور العمل الأهلي الخيري، كذراع رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الأصعدة المحلية والدولية، لا سيما وأنه يمثل مصدرًا مهمًا للتمويل والدعم الاجتماعي والاقتصادي لمواجهة بعض التحديات، كتوفير حقوق الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين، أو للتغلب على قضايا متعلقة بالأمن الغذائي والزراعة، والتمكين الاقتصادي والبطالة وغيرها. وفي هذا السياق، تُبرز الإحصائيات والتقارير المحلية والدولية اتساع أدوار العمل الأهلي والخيري في مصر لتحقيق التمكين الاقتصادي والحماية الاجتماعية للفئات الأكثر استحقاقًا، ومن المتوقع أن تزداد هذه الأدوار في ظل ارتفاع وتيرة التضخم وتصاعد الضغوطات الاقتصادية.

تقييم السياسة المصرية في إدارة الأزمة الاقتصادية

منذ نشوب جائحة كورونا عام 2020، يواجه الاقتصاد العالمي أزمات مستمرة. إذ قضت تلك الجائحة على الفوائض المالية، ووسعت حجم استدانة الموازنات المالية. ثم شهدت أعوام ما بعد الجائحة ارتفاعات في أسعار الغذاء والطاقة عالميًا لتتزايد معدلات التضخم، حتى قبل نشوب الحرب الروسية-الأوكرانية في فبراير 2022. ومع احتدام الحرب، زادت أسعار الطاقة والغذاء أكثر مما جعل البنوك المركزية تشدد سياساتها النقدية لاحتواء التضخم المتصاعد، الأمر الذي جفف السيولة، ووجّه معظم الاستثمارات إلى أدوات الدين التي باتت تدفع معدلات فائدة مغرية تقترب من 4.5%. في هذا السياق العالمي، يمكن تقييم السياسات الاقتصادية في إدارة الأزمة الراهنة.

أحمد بيومي

باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة

بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

ECSS المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تأثيرات متعددة

أثّرت أزمات الاقتصاد العالمي المستمرة منذ عام 2000 على الاقتصاد المصري، حيث ارتفعت واردات مصر من القمح والذرة في عام 2021/2022 إلى 5 مليارات دولار مقابل 3.5 مليارات دولار في عام 2018/2019 قبل كورونا، أي بنسبة ارتفاع بحوالي 44%. كما ارتفعت أيضًا واردات مصر من البترول ومشتقاته لتصل إلى 13.5 مليار دولار مقابل واردات بقيمة 11.5 مليار دولار في العام 2018/2019. هنا، يتم المقارنة بالعام قبل الكورونا لاستبعاد أثر تغير الأسعار بالانخفاض في عام الكورونا نتيجة للإغلاقات الاقتصادية.

يُضاف إلى ذلك عوامل أخرى أثرت على الاقتصاد المصري، منها بلوغ صافي الاستثمارات بحافظة الاستثمارات سالب 20.9 مليار دولار في عام 2022 مقابل وجود استثمارات بتلك الحافظة بقيمة 18.7 مليار في العام السابق لها. وكان لذلك الأمر أثر كبير على وضع ميزان المعاملات الخارجي المصري، حيث تسبب في حدوث ضغط كبير على سعر صرف الجنيه المصري، وهو ما استوجب اتخاذ الدولة المصرية عددًا من القرارات الاقتصادية التي من شأنها أن تعيد الاستقرار النقدي والمالي للاقتصاد المصري.

إعادة تصحيح المسار

توجّهت مصر مرة أخرى لصندوق النقد الدولي كمؤسسة دولية محايدة للإشراف على حزمة سياسات شاملة لإعادة تصحيح مسار الاقتصاد المصري، إثر إعلان التوصل إلى اتفاق بين الجانبين في أكتوبر الماضي بقيمة 3 مليارات دولار لمدة 46 شهرًا. وركزت تلك الحزمة على الحفاظ على الاقتصاد الكلي، واستعادة أداء مؤشراته الاقتصادية الرئيسية، وتمهيد الطريق أمام نمو القطاع الخاص، والتحول نحو تطبيق سعر صرف مرن، وخفض معدل التضخم تدريجيًا،

واردات مصر من القمح والذرة (مليار دولار)

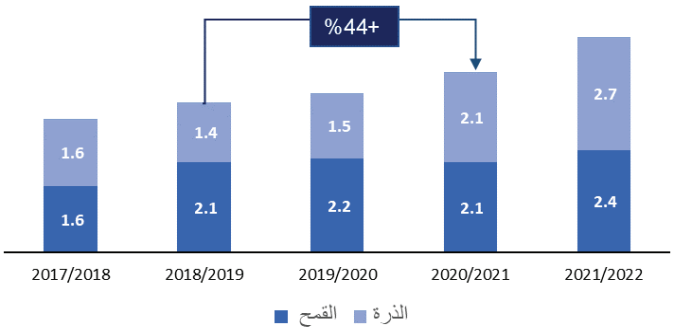

المصدر: النشرة الشهرية الصادرة عن البنك المركزي المصري

وخفض الدين العام، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لحماية المصريين المتأثرين من تطبيق ذلك البرنامج.

بتطبيق ذلك البرنامج الإصلاحي، فإن مصر تكون مؤهلة للحصول على تمويل إضافي من شركاء إقليميين ودوليين بقيمة 14 مليار دولار، وتجديد التعهدات التمويلية المستحقة لدول مجلس التعاون الخليجي، والحصول على تمويلات أخرى من خلال اتفاقيات ثنائية من عدد آخر من الأطراف الدولية.

بدأ تطبيق تلك السياسات بإعلان البنك المركزي المصري عن تطبيق سعر صرف مرن يعيد التوازن إلى ميزان المدفوعات، ويجنب الدولة إعادة تراكم الاختلالات، ويدعم التنافسية، كما تم إلغاء شرط استخدام خطابات الاعتماد لتمويل الواردات، ورفع أسعار الفائدة بمقدار 700 نقطة أساس في عام 2022 ليصل سعر الإيداع والإقراض إلى 16.25% و17.25% على التوالي، بهدف خفض معدل التضخم والوصول إلى مستهدف 7% بانحراف قدره 2% (5% إلى 9%). وإطلاق مبادرة أخرى جديدة للقطاع الصناعي بعائد يبلغ 11%، وهو عائد مدعوم بمقدار الفرق بين سعر 11% ومعدل الإقراض المعلن من البنك المركزي والذي يبلغ حاليًا 17.25%.

أما عن الجانب المالي (الموازنة العامة)، فقد تم استهداف تحقيق فائض أولي بنسبة 1.7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022-2023، وبنسبة 2.1% و2.3% للأعوام التالية، هذا إلى جانب خفض إجمالي الدين العام الحكومي إلى 78% بنهاية البرنامج في عام 2026-2027.

بموازاة ذلك، تم إطلاق مجموعة من حزم المساعدات الاجتماعية من خلال التوسع في برنامج تكافل وكرامة ليصل إلى 5 ملايين أسرة، وتخصيص ما لا يقل عن 153 مليار جنيه للإنفاق الاجتماعي في عام 2022-2023، كما تم تعويض الطبقة المتوسطة بزيادة الإعفاء الضريبي ليصل إلى 36 ألف جنيه بدلاً من 24 ألف جنيه في السابق. أمّا عن دعم الوقود فقد قررت لجنة تسعير المواد البترولية في اجتماعها الأول في عام 2023 خفض الدعم عن البترول.

تقييمات عامة

يمكن النظر للسياسات الاقتصادية المصرية التي تم تطبيقها بالتعاون مع صندوق النقد الدولي على أنها استهدفت علاج الاختلالات الاقتصادية الكلية التي تواجه ميزان المدفوعات الخارجي بالأساس، والتي تتعلق بالتسعير المناسب لصرف الجنيه المصري، والتي أقرت تحريره للوصول إلى حالة التوازن السعرية التي ينخفض عندها حجم واردات مصر من السلع لخفض العجز الكلي بميزان المدفوعات.

وعلى الرغم من أن تلك السياسة تستهدف بالأساس تحسين قدرات مصر التصديرية وتعزيز تنافسية المنتج المصري، وفي الوقت نفسه خفض الواردات وإحلال المنتجات المصرية محل تلك المستوردة؛ إلا أن الأثر الأكبر لتلك السياسة سيكون في الجزء الخاص بدعم الصادرات المصرية حال كانت مقومات المنتج المصري قادرة على التنافس في السوق الأجنبية.

أما عن خفض الواردات فإن الأثر سيكون أقل، حيث إن معظم واردات مصر من السلع الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، ومن ثم فإن المرونة السعرية لتلك السلع منخفضة. وعليه، فإن التغير في سعر تلك الواردات بالارتفاع سيكون له أثر محدود على خفض تلك الواردات أو حتى تحجيم الزيادة في استيرادها، ومن ثم فإنه للاستفادة من الأوضاع الحالية يجب التوجه للتصدير عبر دعم الصناعة المصرية.

من جانب آخر، فإن معدّلات الفائدة المرتفعة الحالية التي تأتي في ضوء استهداف التضخم أثرت بشكل مباشر على مجتمع الأعمال، ودفعت الشركات إلى تأجيل قرارات التوسع في الإنتاج، كما دفعت بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الإغلاق، وأثرت سلبًا على تسعير شركات القطاع العام التي ترغب الدولة في بيعها، نظرًا لأنها رفعت معدل العائد المطلوب على الاستثمار.

لكن من المرجّح أن ذلك السعر المرتفع لسعر الفائدة هو أمر مؤقت لاحتواء معدل التضخم الذي يعتبر الأهم بالنسبة للبنوك المركزية. وإلى حين الوصول إلى معدلات فائدة تناسب مجتمع الاستثمار فقد وافق مجلس الوزراء على مبادرة جديدة لدعم القطاع الصناعي بقيمة 150 مليار جنيه، وبحد أقصى 70 مليون جنيه للشركة الواحدة لتمويل عملياتها التشغيلية والتوسعية بمعدل فائدة يبلغ 11%.

وعليه، فعلى الرغم من الآثار السلبية لقرار رفع سعر الفائدة على المناخ الاقتصادي والاستثماري، خاصة أن الارتفاع في معدلات التضخم ليس ناجمًا عن ارتفاع الطلب، وإنما ارتفاع تكاليف الإنتاج الخاصة بجانب العرض؛ إلا أنه يمكن القول إن مبادرة القطاع الصناعي المدعومة حاولت تخفيف تلك الآثار السلبية التي خلّفها رفع أسعار الفائدة على مناخ الاستثمار المصري.

أما عن حزمة إجراءات الدعم الاجتماعي فهي تمثل قرارات إيجابية للتخفيف من حدة الآثار السلبية للتضخم على الدخل. وتتمثل هذه الإجراءات في العديد من المبادرات الرئاسية بالتعاون مع التحالف الوطني للعمل الأهلي لتوزيع المواد الغذائية، والتوسع في برنامج تكافل وكرامة لضم 5 ملايين أسرة، وزيادة الإعفاءات الضريبية إلى 36 ألف جنيه، ورفع الحد الأدنى للأجور إلى 3500 جنيه شهريًا والتي تضمنت زيادة دخل الموظف بحد أدنى ألف جنيه شهريًا، وتأجيل رفع أسعار فواتير الكهرباء.

وعلى الرغم من أهمية الإجراءات الاجتماعية، فإنها غير كافية لإزالة الآثار السلبية التي خلفها انخفاض سعر العملة على القدرة الشرائية للمواطن المصري، والتي انخفضت بنسبة تتراوح بين 50 – 60 %، لكنها عبرت في الوقت نفسه عن سعي الدولة للتخفيف من تلك الآثار على المواطنين.

تطوير العمل الأهلي الخيري لدعم التنمية المستدامة

تصاعد مؤخرًا الاهتمام العالمي بدور العمل الأهلي الخيري، كذراع رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الأصعدة المحلية والدولية، لا سيما وأنه يمثل مصدرًا مهمًا للتمويل والدعم الاجتماعي والاقتصادي لمواجهة بعض التحديات، كتوفير حقوق الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين، أو للتغلب على قضايا متعلقة بالأمن الغذائي والزراعة، والتمكين الاقتصادي والبطالة وغيرها. وفي هذا السياق، تُبرز الإحصائيات والتقارير المحلية والدولية اتساع أدوار العمل الأهلي والخيري في مصر لتحقيق التمكين الاقتصادي والحماية الاجتماعية للفئات الأكثر استحقاقًا، ومن المتوقع أن تزداد هذه الأدوار في ظل ارتفاع وتيرة التضخم وتصاعد الضغوطات الاقتصادية.

د. إسراء علي

باحث ببرنامج السياسات العامة

بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

جهود متعددة

تُشير جملة التحولات التشريعية لتنظيم العمل الأهلي في مصر، وما تبعها من تحالفات، إلى تطور نوعي لأدوار مؤسسات ومنظمات العمل الخيري على صعيد تحقيق الحماية والعدالة الاجتماعية، وذلك عبر التضافر مع الجهات الحكومية المعنية. وقد أسفر ذلك عن جهود مختلفة لتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية على الفئات الأولى بالرعاية، يمكن استعراضها على النحو الآتي:

فرص التمويل والتمكين الاقتصادي: يتخطى التمكين والتمويل مفهوم توفير الدعم المباشر في صورة مساعدات نقدية أو عينية، حيث يستهدف الاستدامة المالية للأسر عبر توفير فرص تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، أو تمكين الأسر المنتجة التي تمتلك حرفة أو صنعة محدودة داخل المنازل. في هذا الصدد، تؤكد الإحصائيات تطور نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر وفق ما جاء بتقرير "نشاط تمويل المشروعات المتوسطة ومتناهية الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية" الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية عام 2021.

الدعم النقدي الموجه: ثمة ضوابط تحكم نجاح الدعم النقدي الموجه للفئات الأولى بالرعاية وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية، ومن هذه الضوابط تحري الدقة في القضاء على ازدواجية المنفعة عبر تحديد المستفيدين من خلال قواعد بيانات وآليات جمع وفرز المعلومات والشمولية الجغرافية والدقة لسهولة إنفاذ الدعم وتطبيقه. لذلك، يُعد تعاون "التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي" مع وزارة التضامن الاجتماعي لتوفير الدعم النقدي الموجّه خطوة جادة للبناء على نجاح برنامج

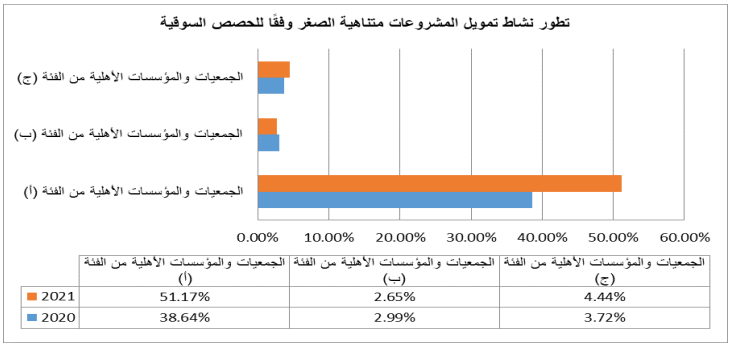

	الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)	الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)	الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)
2021	51.17%	2.65%	4.44%
2020	38.64%	2.99%	3.72%

المصدر: تقرير الهيئة العامة للرقابة المالية.
https://fra.gov.eg/portals/microfinance/pdf/report-2021.pdf

"تكافل وكرامة"، حيث أعلن التحالف عن الاستفادة من قاعدة بيانات الأسر الأكثر استحقاقًا، والتي تشمل نحو 37 مليون مواطن في توفير دعم نقدي موجه إلى 600 ألف أسرة بتكلفة تصل إلى 3.5 مليارات جنيه.

الدعم الفئوي والنوعي: استطاع العمل الأهلي في مصر تخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية الحالية عبر مجموعة برامج تستهدف الحلقة الأضعف في المجتمع من الأطفال والنساء وذوي الهمم، حيث خصصت بعض المؤسسات والجمعيات الخيرية الفاعلة برامج الدعم الغذائي للمرأة المعيلة، وحملات صحية للكشف المبكر عن سرطان الثدي، والدعم النفسي للسيدات، خاصة أن إحصائيات العنف الموجه للنساء قد تخطت 5 ملايين سيدة عام 2021 بحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

يوفر العمل الأهلي أيضًا دعمًا موجّهًا للطفل للحصول على حق التعليم من خلال التكفل بالمصروفات الدراسية أو تطبيق برامج محو الأمية للمتسربين من التعليم، أو تدشين المدارس المجتمعية، والتي

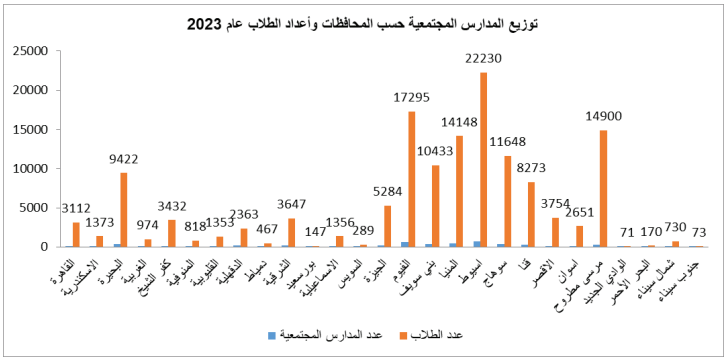

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي – وزارة التربية والتعليم.
https://emis.gov.eg/Site%20Content/book/2022-2023/pdf/ch1.pdf

بلغ عددها نحو 4881 حتى العام الدراسي الجاري، وتضم أكثر من 140 ألف طالب وطالبة. من جهة أخرى، يقدم العمل الأهلي دعمًا فئويًا لذوي الهمم عبر حزمة من البرامج والإجراءات تشمل توفير الأجهزة التعويضية والأطراف الصناعية، بالإضافة إلى برامج التأهيل المهني والتمكين الاقتصادي.

تحديات أساسية

يعصف بالاقتصاد العالمي موجة شديدة التعقيد؛ حيث يشهد العالم زيادات غير مسبوقة في معدلات التضخم، وتراجع معدلات النمو، فقد سجل معدل التضخم في عدد كبير من دول العالم نحو 10% خلال عام 2022، في حين تخطى معدل التضخم في مصر حاجز 25% حتى يناير الماضي، بحسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومما لا شك فيه أن مؤسسات وكيانات العمل الأهلي والجمعيات الخيرية بمختلف قطاعاتها وأحجامها ليست بمنأى عن تداعيات هذا التضخم، وربما يكون تأثرها بالأزمة مضاعفًا، وذلك لاعتماد جل استدامتها المالية على التبرعات كمورد للتمويل، والتي قد تضاءلت نتيجة لارتفاع تكلفة المعيشة.

وقد احتلت مصر المرتبة 116 من أصل 119 دولة في مؤشر العطاء العالمي 2022 الصادر عن مؤسسة Foundation Aid Charities، وسجلت الترتيب ذاته في معدلات التبرع بالمال، وانخفض ترتيبها لتحتل المرتبة الأخيرة في معدلات الوقت المخصص للتطوع بانخفاض قدره 6 نقاط مقارنة بعام 2021. يؤكد هذا الهبوط فيما بين عامي 2022 و2021 في حجم التحديات الواقعة على كاهل العمل الأهلي والخيري في مصر.

وقد لا تعكس هذه المؤشرات واقع العمل الأهلي في مصر بدقة بسبب التقصير في جمع ونشر البيانات الدقيقة للعمل الأهلي والخيري في مصر، إذ حالت ندرة المعلومات المتاحة والموثقة والقابلة للمقارنة دون الرصد الحقيقي لواقع التمويل الخيري والأولويات والسلوكيات، أو استشراف مستقبله بحسب تقارير مركز العمل الخيري التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

وربما يفسر ذلك التضاد بين تقدم مصر في مؤشر أهداف التنمية المستدامة عام 2022 في مقابل تراجعها في مؤشر البيئة الخيرية العالمي Global Philanthropy Environment Index GPEI للعام ذاته. لذلك، من الأهمية تخصيص جهد أكبر لجمع بيانات العمل الخيري وفقًا للمعايير المتعارف عليها دوليًا، وإتاحة هذه البيانات بحيث تعبر المؤشرات عن واقع العطاء في مصر.

تطوير الاستراتيجيات

تقود الأزمة الاقتصادية الراهنة العمل الأهلي نحو إعادة تكييف استراتيجياته لضمان استدامة التمويل وإدارة التطوع. وفي هذا السياق، تشير بعض الدراسات إلى تحفيز التبرع عبر التسويق غير التقليدي، وتطويع التكنولوجيا ومنصات التواصل الاجتماعي في سبيل جمع التبرعات العينية عوضًا عن التبرعات النقدية المباشرة، حيث أصبحت التبرعات من الأثاث والملابس والأطعمة والخدمات أكثر رواجًا من التبرع المالي.

في سياق متصل، أكدت الدراسات الحديثة أهمية إدارة التشجيع على زيادة ساعات التطوع عبر دراسة ديموغرافية لخصائص الأجيال الحالية وممارسات السلوك، فرسائل وأساليب جذب المتطوعين ستختلف حتمًا باختلاف الشريحة العمرية، وهذا ما أثبتته دراسة "إريك فان ستينبورغ وزملائه" عن "العالم الجديد للعمل الخيري"، فقد قسموا أجيال المتبرعين والمتطوعين إلى خمسة أجيال على النحو التالي:

- **الجيل الصامت (مواليد 1928-1945):** الجيل الأكثر سخاءً للتبرع المالي نتيجة لاستقراره المادي، وتعد الرسائل المباشرة، والمكالمات الهاتفية الودية أفضل السبل جذبًا للتطوع والتبرع لقلة المهارات التكنولوجية لمنسوبي هذا الجيل.
- **جيل طفرة المواليد "baby boomers" (مواليد 1946-1964):** يتمتع أصحاب هذا الجيل بعطاء تجاه التبرع، ويمكنهم أن يستجيبوا لحملات التسويق الرقمية للتطوع.
- **الجيل X (مواليد 1965-1976):** لدى هذا الجيل معدلات أعلى للتطوع نتيجة لنشاطهم على منصات التواصل الاجتماعي وخاصة Facebook، واحتمالية تبرعهم ماليًا عبر وسائل التواصل الاجتماعي أكبر من الأجيال السابقة.

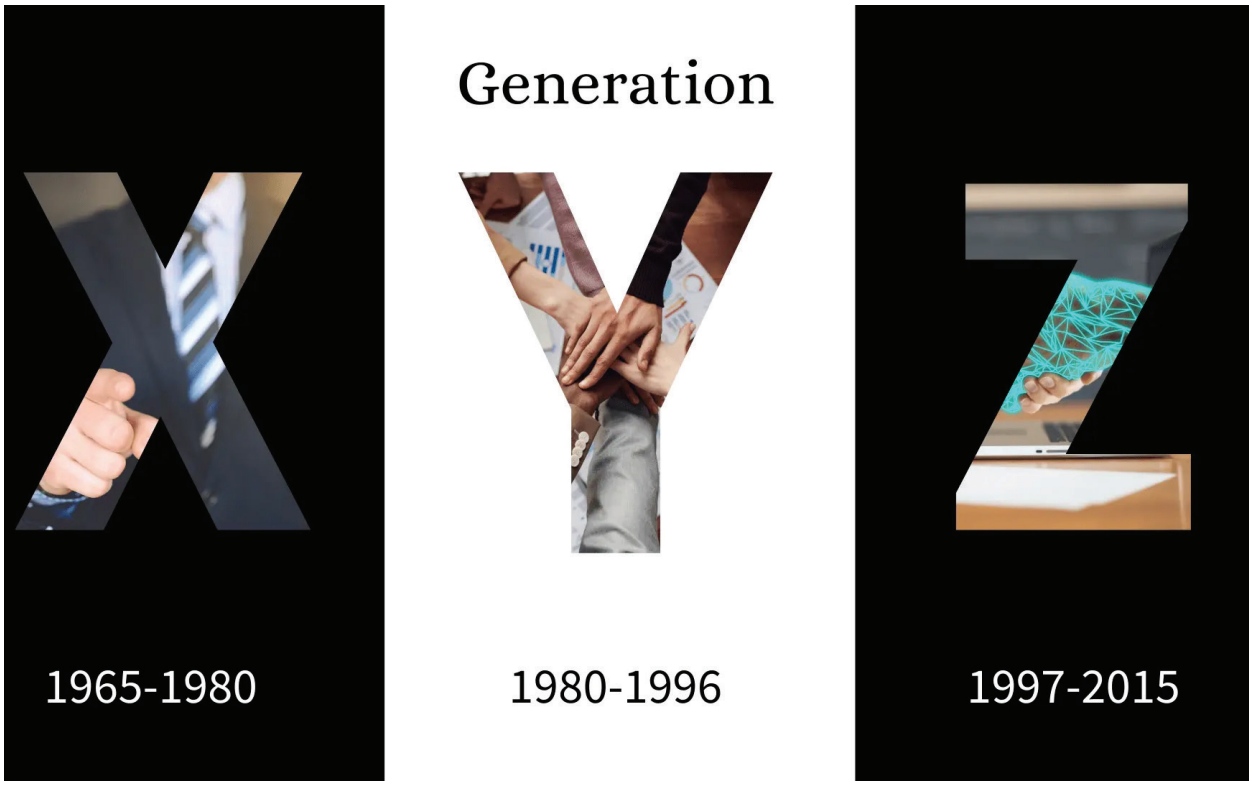

- **جيل الألفية (مواليد 1977-1995):** لدى هذا الجيل عطاء أقل من الأجيال الأكبر سنًا، إلا أنهم الأكثر قبولاً على التطوع بالوقت والسلع والمنتجات العينية والخدمات بشكل عام، لكنهم أيضًا يبحثون عن رسائل واضحة وشفافية أكبر في برامج التبرع والتطوع من قبل المؤسسات الخيرية.

- **الجيل Z (مواليد 1996-2012):** الجيل الأكثر وعيًا اجتماعيًا، يهتم بشكل خاص بالقضايا البيئية، ويمثل أقل شريحة متبرعة بالمال، في مقابل أعلى شريحة متطوعة بالوقت والجهد.

ختامًا، يمكن تصور مستقبل العمل الأهلي الخيري في مصر في ظل نمو شبكات وتحالفات قوى المجتمع المدني تحت مظلة "التحالف الوطني"، وتطور العلاقات فيما بين القطاعات العامة والخاصة مع القطاع الثالث، والتي تُنبئ بوثبة واضحة نحو حوكمة العمل الخيري، الأمر الذي قد يُسهم في الاستقرار المالي النسبي للعمل الأهلي بزيادة فرص التمويل والتعاون، وتطوير ملف التطوع وإدارته ليتضمن قطاعات متخصصة تحقق استثمارًا اجتماعيًا طويل الأمد.

قضايا نوعية

دور الدراما الرمضانية في رفع الوعي الاجتماعي

يعرف الوعي الجمعي بأنه إدراك القضايا المختلفة التي قد يواجهها المجتمع، لذلك فهو يعد إحدى الركائز الأساسية للتطور الاجتماعي والتقدم والنهضة. وقد يؤدي انعدام هذا الوعي أو تضليله إلى انهيار المجتمع، وتفشي المشاكل المختلفة فيه. هنا، تعد الدراما أحد مكونات تشكيل الوعي، إذا حظيت بنسب مشاهدة مرتفعة، كما هو الحال في شهر رمضان الكريم، سواء كانت المشاهدة في إطار الأسرة، أو بصورة منفردة على منصات العرض الرقمية المستحدثة. وباعتبار أن مصر لديها صناعة دراما متطورة ومتسعة، لذلك يشهد شهر رمضان زخمًا كبيرًا في عرض المسلسلات لأبرز النجوم، الأمر الذي قد يُلقي بتأثيراته على وعي المجتمع بقضاياه الأساسية.

استخدامات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الأمراض والأوبئة

شهد الذكاء الاصطناعي تطورًا لافتًا في السنوات القليلة الماضية، وبات يشكّل رأس حربة في مواجهة الأمراض والأوبئة؛ إذ يمكن استخدامه لتشخيص الأمراض، وإجراء الفحوصات، والمساعدة في الرعاية السريرية، وتعزيز الأبحاث الطبية، وتطوير العقاقير، ورصد احتمالات تفشي الأمراض، وغير ذلك. ويمكن أيضًا للذكاء الاصطناعي أن يُمكّن المرضى من التحكم بقدر أكبر في أوضاعهم الصحية، وسد النقص في الخدمات الصحية المقدمة، وفهم تعقيدات الأنظمة البيولوجية، وتصميم الأنظمة والبرامج والشيفرات الجينية، وامتلاك التقنيات التي تمكن من توليد الجينات بتكلفة منخفضة.

دور الدراما الرمضانية في رفع الوعي الاجتماعي

يعرف الوعي الجمعي بأنه إدراك القضايا المختلفة التي قد يواجهها المجتمع، لذلك فهو يعد إحدى الركائز الأساسية للتطور الاجتماعي والتقدم والنهضة. وقد يؤدي انعدام هذا الوعي أو تضليله إلى انهيار المجتمع، وتفشي المشاكل المختلفة فيه. هنا، تعد الدراما أحد مكونات تشكيل الوعي، إذا حظيت بنسب مشاهدة مرتفعة، كما هو الحال في شهر رمضان الكريم، سواء كانت المشاهدة في إطار الأسرة، أو بصورة منفردة على منصات العرض الرقمية المستحدثة. وباعتبار أن مصر لديها صناعة دراما متطورة ومتسعة، لذلك يشهد شهر رمضان زخمًا كبيرًا في عرض المسلسلات لأبرز النجوم، الأمر الذي قد يُلقي بتأثيراته على وعي المجتمع بقضاياه الأساسية.

د. نهى بكر

عضو الهيئة الإستشارية

بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

الدراما وجدل الوعي

تملك الدراما التليفزيونية في رمضان، بما لها من صفة العرض في حلقات يومية، تأثيرًا جاذبًا وطاغيًا وقُلحًا على أذهان المشاهدين، حيث تخلق جسرًا من الترابط العاطفي بين الأبطال والمشاهدين؛ إذ يتحول أبطال المسلسل إلى رفقاء روحيين يسيطرون على جزء من تفكير الناس وعواطفهم، ويحتلون مكانًا في مناقشاتهم، وما يرتبط به هذا الغرس من مفاهيم مثل التوحد مع الشخصيات الدرامية.

لذلك، فإن الدراما لديها القدرة على فعل الكثير في معركة الوعي، فالعمل الفني قد يؤثر في أفكار وقيم وأذواق المشاهدين ربما أكثر من عشرات الكتب والمقالات والندوات والمحاضرات والخطب، ولا يُستثنى من ذلك المسلسلات المقدمة للأطفال والكبار. فكثير من الأعمال الدرامية تتحول إلى أحاديث بين الناس، وأفكار تتحرك وتُتداول في المجتمع، بل ويتسمى بعض الأطفال بأسماء أبطال المسلسلات العربية، كما قد تنعكس الأخيرة على أذواق الناس، ووعيهم بالسلب أو بالإيجاب، سواء عبر تعميق الهوية الوطنية والانتماء أو التغريب وهدم القيم.

إلا أن هناك إشكالية تظهر دائمًا، وهي: هل الدراما هي التي تؤثر في المجتمع، أم أنها نتاج لما يحدث فيه؟. فهناك من يرى أن الدراما لها أثر كبير في المجتمع، خاصة في الفئات الأقل تعليمًا وثقافة، لأن أفرادها ليس لديهم القدرة والخلفية الثقافية والحس التحليلي على معارضة ما يرونه في الأعمال الدرامية، على عكس من يتمتعون بمستويات مرتفعة من التعليم، ولديهم الكثير من الوعي الذي يمكنهم من مناقشة ما تطرحه الأعمال الدرامية.

لكنّ آخرين يرون في المقابل أن اعتبار الدراما مسئولة عن تشكيل الوعي هو الحل الأسهل لتحميلها كل ما يشهده المجتمع من زيف في الوعي، وسلوكيات غير مرغوبة، ولا سيما أن التعليم والتوعية الاجتماعية هما العامل الحاسم في تشكيل الوعي.

قضايا متنوعة

تضم دراما رمضان في عام 2023 أكثر من 30 عملاً، وهي تشهد موضوعات وقضايا متنوعة وطنية وتاريخية واجتماعية ودينية وكوميدية. فتشهد الدراما الوطنية مثلاً معركة الانتصار على الإرهاب، بينما تسرد الدراما التاريخية فترة الحملة الفرنسية على مصر وصورًا أخرى من المقاومة. يشير ذلك إلى أن الدراما الرمضانية هذا العام ستشمل تاريخنا ورموزنا الوطنية، في مجالات الحياة المختلفة، حتى يتواصل الماضي مع الحاضر.

أضف لذلك، هنالك مسلسلات ذات طابع اجتماعي تعرض نماذج من الفساد والبلطجة وعوامل انتصار الخير على الشر. ويكتمل هذا التنوع والاختلاف بعودة الدراما الدينية في إطار تقديم الخطاب الديني من حياة الإمام الشافعي، وتأثره بالحضارة المصرية، ويقوم على العمل حضور مصري سوري من حيث الكتابة وإخراج العمل.

ويبدو أن القائمين على الدراما الرمضانية أصبحوا مؤخرًا أكثر إدراكًا لتأثيرها، ليس فقط على الوعي الجمعي وإنما أهمية إدراك المواطن ذاته معنى أن يكون مصريًا عربيًا يسعى ولا يزال لتثبيت مقوماته الثقافية في زمن نعيش فيه متغيرات على جميع الجبهات، ويحتاج إلى الاستعداد لمواجهته معنويًا وشعبيًا بإيقاظ الوعي وتبصير المواطن بالأخطار المحدقة، وبكيفية التصدي للخطابات المضللة.

بل إن أولئك القائمين على الدراما أدركوا أيضًا تأثيرها على المُشرّع وصانع القرار، حيث تشهد الدراما الرمضانية هذا العام موضوعات ذات أهمية للمجتمع مثل: قضايا المرأة والأحوال الشخصية، والتعامل مع ملف الإدمان، والتنمر، والتوعية بأساسيات حقوق الإنسان. في هذا الإطار يقيم المجلس القومي لحقوق الإنسان، الذي تأسس عام 2003 بهدف تعزيز وصيانة حقوق الإنسان في مصر، تقييمًا للدراما التي تعرض في شهر رمضان منذ عام 2011، واستمر في هذا الجهد سنويًا حتى الآن، مستعينًا بأعضاء من المجلس وبذوي الخبرة من خارج المجلس.

يأتي هذا النشاط لإيمان المجلس بأن توعية المجتمع بثقافة حقوق الإنسان لا تقتصر على البرامج الثقافية، أو المناهج التعليمية، أو نشرات الأخبار أو اللقاءات الحوارية، وغيرها؛ بل يمتد للدراما أيضًا لكونها تلامس الواقع وتعكس الممارسات المجتمعية بصورة واقعية أمام المشاهدين في منازلهم، فضلاً عن التنوع والأساليب الدرامية الجذابة التي قد تُسهم بشكل فعّال في ترسيخ الأفكار المطروحة في ذهن المشاهد.

ويقوم المجلس القومي لحقوق الإنسان بتكريم الإنتاج الدرامي المتميز بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الأعمال الدرامية. ويتم اختيار الأعمال المكرمة، وفقًا لمعايير أهمها أن يكون سياقها الدرامي متسقًا مع مبادئ نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال قالب فني مُحكم وجاذب، يضمن وصول الرسالة للمشاهد، مثل: الحق في الحياة، والحق في التعبير عن الرأي، وحق الرعاية الصحية، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحق التعليم، وحق العمل، وحقوق المرأة والطفل، وغيرها من الحقوق التي قامت الدولة المصرية بالتصديق والانضمام إلى الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان، وسن القوانين المحلية، وإيجاد آليات الحماية المتعلقة بهذه الحقوق.

تمتد جهود الاهتمام بقضايا الدراما إلى المجلس القومي للمرأة الذي يقف متأهبًا لأي عمل درامي يمتهن المرأة، بالإضافة لما يقوم به المجتمع المدني من دور في تقييم لدراما الرمضانية، فضلاً عما يتم من قبل الجهاز التشريعي، فبعض القضايا التي تناقش في المسلسلات قد تتحول إلى مشروعات أو تعديلات على قوانين.

هنا، من الأهمية الإشارة إلى أن هذا الجهد الحقوقي لا يعني أن تضمين معايير ومبادئ حقوق الإنسان في بعض الأعمال الفنية يشكل قيدًا على الإبداع، أو ينحو به نحو المباشرة أو الوعظ والإرشاد، فبدون فن عالي المستوى يتعذر وصول معاني حقوق الإنسان للمشاهد. فالفن الأصيل له دور كبير في الارتقاء بمستوى الوعي الذهني والحس الوجداني للإنسان، مما يساهم في تقدم الأمم، وهو المعنى نفسه الذي تدعو إليه مبادئ حقوق الإنسان.

أخيرًا، فإن الدراما التليفزيونية قد تُسهم في عملية البناء القيمي وبناء الوعي المجتمعي للإنسان شرط أن تشتمل على مضمون جيد وهادف يعكس واقع القضايا والمشكلات في المجتمع.

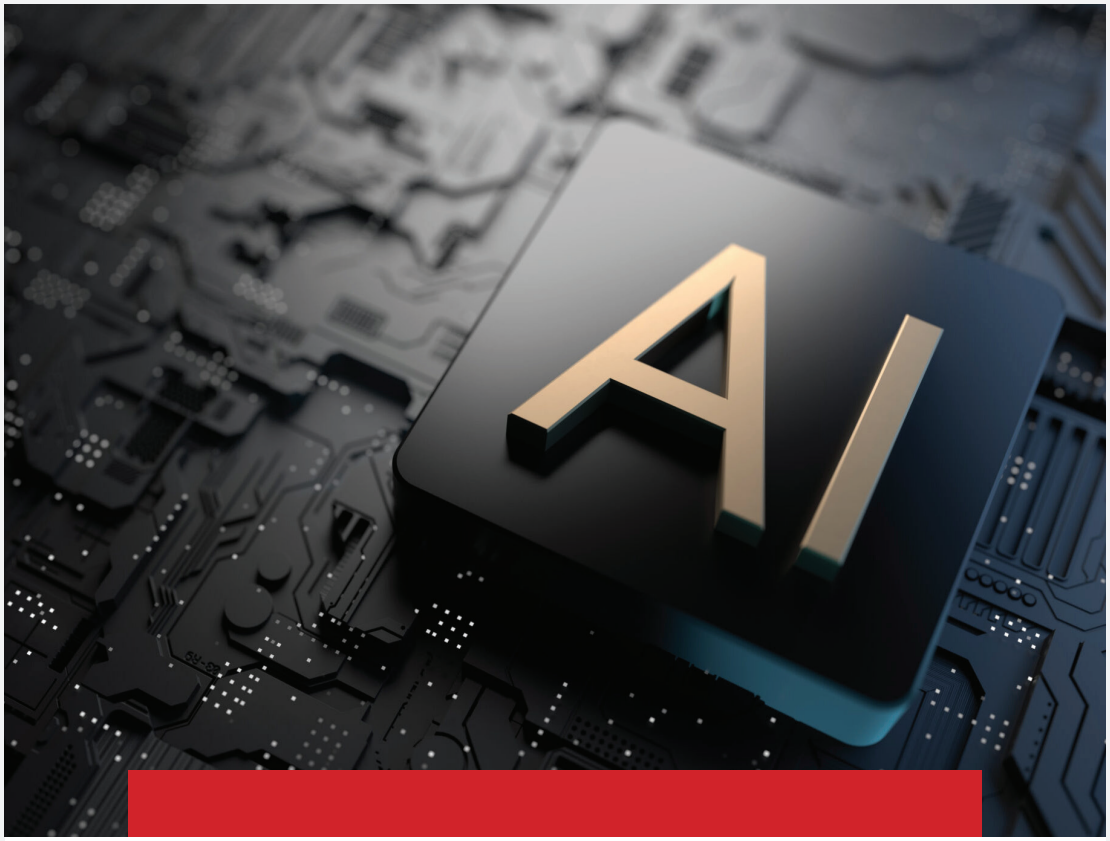

استخدامات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الأمراض والأوبئة

شهد الذكاء الاصطناعي تطورًا لافتًا في السنوات القليلة الماضية، وبات يشكّل رأس حربة في مواجهة الأمراض والأوبئة؛ إذ يمكن استخدامه لتشخيص الأمراض، وإجراء الفحوصات، والمساعدة في الرعاية السريرية، وتعزيز الأبحاث الطبية، وتطوير العقاقير، ورصد احتمالات تفشي الأمراض، وغير ذلك. ويمكن أيضًا للذكاء الاصطناعي أن يُمكّن المرضى من التحكم بقدر أكبر في أوضاعهم الصحية، وسد النقص في الخدمات الصحية المقدمة، وفهم تعقيدات الأنظمة البيولوجية، وتصميم الأنظمة والبرامج والشيفرات الجينية، وامتلاك التقنيات التي تمكن من توليد الجينات بتكلفة منخفضة.

د. رغدة البهي

رئيس وحدة الأمن السيبراني

بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

ECSS المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

استخدامات متعددة

تتعدد الأدوار التي يلعبها الذكاء الاصطناعي في مواجهة الأمراض والأوبئة، وهي الأدوار التي يمكن الوقوف عليها تفصيلاً من خلال النقاط التالية:

- **الكشف عن الأمراض الخِلْقِية لدى الأجنة:** طور فريق من الباحثين الكنديين التابعين لجامعة "أوتاوا" تقنية يمكنها اكتشاف الإصابة بالأورام الرطبة التي تسبب انسدادًا بالجهاز الليمفاوي لدى الأجنة عن طريق تحليل صور الموجات فوق الصوتية باستخدام الذكاء الاصطناعي. فعلى الرغم من إمكانية تشخيص هذا العيب الخلقي عن طريق أشعة الموجات فوق الصوتية، تبرز أهمية ذلك الاكتشاف بالنظر إلى قدرة منظومات الذكاء الاصطناعي على اكتشاف هذا المرض الخطير رغم تغذيتها بعدد محدود من صور تلك الأشعة بغرض تدريبها؛ فقد تمت تغذية تلك المنظومات بصور أشعة موجات فوق صوتية تخص قرابة 120 جنينًا مصابين بالمرض، واستطاعت المنظومة التعرف بدقة على الحالات المصابة بعد مقارنة صور المرضى بصور أجنة سليمة. وعليه، يأمل الفريق البحثي في توظيف هذه التقنية في تشخيص أنواع أخرى من العيوب الخلقية لدى الأجنة.

- **مكافحة انتشار الأمراض المعدية:** يمكن لخوارزميات التعلم الذاتي أن تتنبأ بالأماكن الأكثر عرضة لانتشار الفيروسات على مستوى العالم من خلال تغذيتها بالمعلومات اللازمة عن كل حالة إصابة وتوقيتها وموقعها بالاعتماد على التقارير التي تُودِعها المستشفيات في مختلف البلدان، إلى جانب العوامل المسببة لانتشار الأوبئة، مثل: اتجاه الريح، والرطوبة، ودرجة الحرارة، والكثافة السكانية، وغير ذلك. وتتزايد أهمية ذلك في حالات انتشار فيروس حمى الضنك، وفيروس الحمى الصفراء، وفيروس زيكا، وفيروس داء شيكونغونيا، وغير ذلك من أمراض تتناقلها الحشرات عالميًا. وفي سياق متصل، طورت شركة "مايكروسوفت" نظامًا تقنيًا يستعين بالطائرات من دون طيار لتحديد المواقع التي يمكن أن تنتشر فيها الأمراض التي تنقلها الحشرات، وقد أثبتت التجارب التي أُجريت في ماليزيا والبرازيل أن دقة هذا النظام في التنبؤ بتفشي وباء ما بلغت نحو 88%، كما يمكنه تحديد البؤرة الجغرافية التي ينتشر منها المرض وتحليل الحمض النووي المستخرج من البعوض باستخدام خوارزميات التعلم الذاتي.

- **مجابهة فيروس كورونا:** دشنت الصين تطبيقات خاصة عبر هواتف المواطنين للوقوف على حالتهم الصحية بالتعاون مع عددٍ من الشركات التكنولوجية الرائدة، وهو ما مكّنها من تتبع ملايين الأشخاص يوميًا من ناحية، وتطوير نظام تصنيفٍ صحي مُرمّز بالألوان من ناحية أخرى. كما أسندت الصين إلى الروبوتات عددًا من المهام والوظائف التي ساهمت في مجملها في مكافحة الفيروس، ومن أمثلتها: توزيع مطهرات اليد، وتعقيم المؤسسات والشوارع، والكشف عن الحالات المصابة بالحمى، وغير ذلك. كما قدمت شركة "مايكرو-مالتي كوبتر" طائرات مسيّرة لنقل العينات الطبية من المرضى إلى المراكز البحثية ومعامل التحليل لتجنب العدوى. كما استخدمت الصين بيانات رحلات الطيران والقطارات لتعقب سجلات السفر للجميع، وتتبع ومراقبة الحالات المهمة، وتوقع التطور المحتمل للوباء. وبالتوازي مع ذلك، طور عالمان من جامعة "Waterloo" بالتعاون مع شركة "Darwin AI" في كندا ما يعرف باسم (Covid-Net)، وهي الأداة التي تستخدم تقنية الشبكات العصبية والذكاء الاصطناعي لتحديد علامات فيروس كورونا بدقة في صور أشعة الصدر.

- **تطوير اللقاحات:** يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا في تطوير اللقاحات من خلال التحليل العميق للرعاية التي يتلقاها كل مريض، مما يُسهم في تحديد أفضل استراتيجيات العلاج. إذ يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا في تحليل البيانات الضخمة، ورسم الخرائط المعرفية، والكشف عن التسلسل الجيني للفيروسات، وتوقع هياكل البروتين المحتملة واختيارها، مما يُسهم في عمليات تطوير اللقاحات. وفي هذا الإطار، حظيت الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا الحيوية (Bio-tech) بشهرة واسعة خلال العامين الماضيين بفضل "الحمض النووي المرسال" (RNA) الذي استُخدم في عدد من اللقاحات التي تمّ تطويرها لمجابهة فيروس كورونا المستجد على سبيل المثال، بجانب الأنسولين البشري الذي يبشّر بعلاج مرض السكري. واستقطبت الشركات التي

توظف الذكاء الاصطناعي في مجال التكنولوجيا الحيوية في الولايات المتحدة وأوروبا في عام 2021 فحسب ما يفوق 115 مليار دولار من التمويل. في حين بلغ إجمالي قيمة الطروحات الأولية لهذه الشركات 19.3 مليار دولار. وبحلول 2025، يُتوقّع أن تتجاوز قيمة قطاع التكنولوجيا الحيوية 727 مليار دولار.

- **تشخيص الأمراض:** تضطلع نماذج التعلم الآلي بدور مهم في مجال التكنولوجيا الحيوية والطب الدقيق؛ حيث توجّه القرارات العلاجية بناءً على بيانات التصوير الطبي (مثل: التصوير المقطعي الحاسوبي، والتصوير بالرنين المغناطيسي، والأشعة السينية)، وعلم الجينوم، وغير ذلك من متغيرات إكلينيكية. فمن خلال التعرف على الأنماط الدقيقة لتطور الأمراض والاستجابات العلاجية، يمكن لنماذج التعلم الآلي أن تتنبأ بالمخاطر والمسار المستقبلي لمرض ما. كما تمكّن تلك النماذج من اكتشاف أمراض جديدة مع توقع مساراتها المحتملة؛ ففي أمراض الرئة -على سبيل المثال- حددت نماذج التعلم الآلي أنماطًا ديناميكية جديدة لأمراض محتملة بناءً على التغيرات الطفيفة في أنسجة الرئة وسماتها التصويرية.

- **الوقوف على أنماط انتشار الأمراض:** يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا في تحليل مختلف الأنماط المعقدة والمتكررة التي يمكن ملاحظتها على مجموعات ضخمة من المرضى؛ وهو ما يزيد من فهم الأطباء لمختلف الأمراض، ويسمح بالتنبؤ بانتشاره المستقبلي ومخاطره المحتملة. وعلاوة على ذلك، يدمج التعلم الآلي معلومات تصويرية إضافية، ويلتقط حالات الاعتلال لتحسين التنبؤ. وعليه، بات التعلم الآلي أداة للبحث والاكتشاف، لأنه يحلل مختلف الأنماط المعقدة ويرسم خرائط كلية بالمناطق التي يحتمل أن تتفشى الأمراض فيها.

- **تشخيص الأمراض الوراثية:** تسهم قواعد البيانات الجينية والسريرية في حساب الدرجة المرضية للمتغيرات الجينية، وأيضًا التعرف على المرض الوراثي من خلال إدخال البيانات السريرية للمرضى، وخاصة تلك التي تتصل بالأمراض نادرة الحدوث وراثيًا. ومن أكثر أنظمة الذكاء الاصطناعي الحالية التي تدمج البيانات الجينية والسريرية معًا للمساهمة في تشخيص الأمراض الوراثية النادرة عند الأطفال -على سبيل المثال- هي أنظمة معالجة اللغة التي تُعرف بـ(NLP) التي بلغت دقتها 99% طبقًا لمراجعة عدد من خبراء تشخيص الأمراض الوراثية.

- **رصد الأمراض الجلدية:** طورت شركة "جوجل" الأمريكية أداة تكنولوجية تعمل بواسطة الذكاء الاصطناعي بهدف مساعدة المستخدمين على التحقق من بعض الأمراض الجلدية وغير ذلك من حالات صحية عبر الاستعانة بكاميرات هواتفهم الذكية. وتُجري الشركة في الوقت الراهن تجارب على تقنية جديدة ابتكرتها تحت اسم "أداة مساعدة في الأمراض الجلدية"، وهي التقنية التي تأمل في الشروع بالمرحلة التجريبية منها في العام الجاري. ويأتي هذا في إطار تنوع الأدوات التكنولوجية التي طورتها الشركة في أوقات سابقة بغرض تحسين عملية تشخيص بعض أنواع السرطان والسل إلى جانب الأمراض الجلدية بالاعتماد على عمليات البحث التي يجريها المستخدمون على محرك البحث "جوجل"؛ حيث تبين أن المستخدمين يجرون سنويًا نحو 10 مليارات عملية بحث عن مشاكل البشرة والأظفار والشعر، ولذا قد يكون الذكاء الاصطناعي وسيلة مفيدة لتبديد مخاوفهم أو تشجيعهم على استشارة طبيب.

- **العلاج النفسي:** يستخدم الذكاء الاصطناعي في رعاية الصحة العقلية والنفسية عبر منصة تدعى "كوكو" على سبيل المثال، وهي عبارة عن روبوت يقدم مشورة أو نصائح مجانية للمساعدة في تحسين الصحة النفسية. إذ يتجسد الروبوت في شكل منصة إلكترونية، ويطلب من الأشخاص تدوين مشكلتهم مع وضع علامة على أكثر الأفكار السلبية التي يواجهونها، ثم يقوم بتقديم حلول لها. وعلى الرغم من أهمية ذلك في عدد واسع من الحالات، تثار الشكوك حول بيانات المرضى النفسيين التي يجمعها الذكاء الاصطناعي، بجانب إمكانية الإضرار بهؤلاء المرضى لأن الآلات لا يمكنها فهم عواطفهم، بل تعتمد على المحاكاة المصطنعة لمشاعرهم.

- **اكتشاف الفيروسات حيوانية المصدر:** تأتي معظم الأمراض المعدية من الحيوانات، وهي الأمراض التي يمكن اكتشافها باستخدام الذكاء الاصطناعي. فقد يتنبأ التعلم الآلي باستخدام الجينوم الفيروسي باحتمالية انتقال مرض ما من الحيوانات إلى البشر، وهو ما يمثل تحديًا كبيرًا لأن أقلية صغيرة فقط من بين 1.67 مليون فيروس حيواني يمكنه إصابة البشر. ولتطوير نموذج التعلم الآلي باستخدام تسلسل الجينوم الفيروسي، قام فريق من العلماء في جامعة جلاسكو بتجميع مجموعة بيانات من 861 نوعًا من الفيروسات من 36 عائلة، ثم طوروا نماذج التعلم الآلي للوقوف على احتمالية إصابة البشر، ثم طبق الفريق النموذج الأفضل أداءً لتحليل الفيروسات المأخوذة من مجموعة من الأنواع.

ختامًا، تعكس استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال مكافحة الأمراض والرعاية الصحية ريادة كل من الصين والولايات المتحدة وعدد من الجامعات الأوروبية في هذا المجال. كما تعكس تلك الاستخدامات أن الجامعات الأوروبية والكندية جنبًا إلى جنب مع الشركات التكنولوجية الكبرى (وفي مقدمتها شركة "مايكروسوفت" و"جوجل") تسخر إمكانياتها البحثية وتقنياتها التكنولوجية لمكافحة الأمراض والأوبئة من ناحية، وأن البحث والتطوير في هذا المجال لا يخلو من تنافس محتدم على الريادة والسبق والابتكار من ناحية ثانية، وأن ذلك المجال يسهم بدوره في تكريس مزيد من الفوارق والفجوات بين دول الشمال التي تمتلك التقنيات التكنولوجية اللازمة ودول الجنوب التي لا تزال تطالب دول الشمال بتصدير التكنولوجيا من ناحية ثالثة.

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة,القاهرة،مصر

/ecsstudies